



## شركة الدار العقارية ش.م.ع

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في

31 ديسمبر 2017

## شركة الدار العقارية ش.م.ع - تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

### المحتويات

4.....	1.0 تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية
5.....	➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة
6.....	➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية
6.....	➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية
7.....	➤ ضوابط الامتثال
7.....	2.0 مجلس الإدارة
7.....	2.1 رئيس مجلس الإدارة
8.....	2.2 اختصاصات مجلس الإدارة
9.....	2.3 تشكيل مجلس الإدارة
14.....	2.4 البرنامج التعريفي
14.....	2.5 أحقية الحصول على استشارات مستقلة
15.....	2.6 اجتماعات مجلس الإدارة
16.....	2.7 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه
18.....	2.8 القرارات التي تم إصدارها بالتمرير
18.....	2.9 مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية
19.....	2.10 عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى
21.....	3.0 الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة
21.....	4.0 الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية
22.....	4.1 الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:
22.....	4.2 فريق الإدارة التنفيذية
23.....	4.3 مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية
25.....	5. سياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة
25.....	5.1 سياسة تداولات المطلعين
26.....	5.2 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها ومهامها
26.....	5.2.1 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم
26.....	5.2.2 مهام واختصاصات اللجنة
27.....	5.3 تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2017
27.....	6. لجان مجلس الإدارة
28.....	6.1 لجنة التدقيق
33.....	6.2 لجنة الترشيحات والمكافآت



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

35.....	6.3 اللجنة التنفيذية
36.....	7. إدارة المخاطر
38.....	8. التواصل مع المساهمين
39.....	9. قواعد السلوك المهني
39.....	9.1 آلية إفصاح الموظفين
39.....	9.2 تضارب المصالح
40.....	9.3 المسؤولية الاجتماعية للشركة
41.....	10. المدقق الخارجي
42.....	11. معلومات عامة
42.....	11.1 المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال عام 2017
42.....	11.2 أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال عام 2017
45.....	11.3 أداء سهم الشركة خلال عام 2017
45.....	11.4 الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال عام 2017
46.....	11.5 تصنيف مساهمي الشركة خلال عام 2017
46.....	11.5.1 بيان توزيع ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر 2017 (أفراد - شركات - حكومات) مصنفة على النحو التالي: (محلي - خليجي - عربي - أجنبي)
47.....	11.5.2 بيان توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2017
47.....	11.6 نظرة عامة على المساهمين الذين تتجاوز نسبة ملكيتهم 5% من رأسمال الشركة
48.....	11.7 ضوابط علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة
49.....	11.8 القرارات الخاصة التي تم اتخاذها في اجتماعات الجمعية العمومية لمساهمي الشركة خلال العام 2017
49.....	11.9 نسبة التوطن في الشركة كما في 31 ديسمبر 2017
49.....	11.10 المشاريع والمبادرات الابتكارية التي قامت بها الشركة خلال العام 2017



## تمهيد

التزاماً من شركة الدار العقارية ش.م.ع بما نصّ عليه قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، تقوم الشركة بشكل سنوي بإصدار تقرير الحوكمة الذي يعكس حرص الشركة الشديد على التطبيق الأمثل والسليم لقواعد الحوكمة، ويظهر بجلاء تضافر الجهود المشتركة المبذولة من قبل مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية وموظفيها في سبيل ذلك.

يعتبر مجلس إدارة الشركة وجود نظام محكم للحوكمة من الركائز الأساسية لازدهار شركة الدار العقارية ونموها على المدى البعيد، حيث يلتزم المجلس بتعزيز القيمة التي تنعكس على المساهمين بشكل مباشر ومستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف المعنية من مساهمين وموظفين وموردين وعملاء وشركاء العمل، وكذلك المجتمعات التي تعمل فيها الشركة.

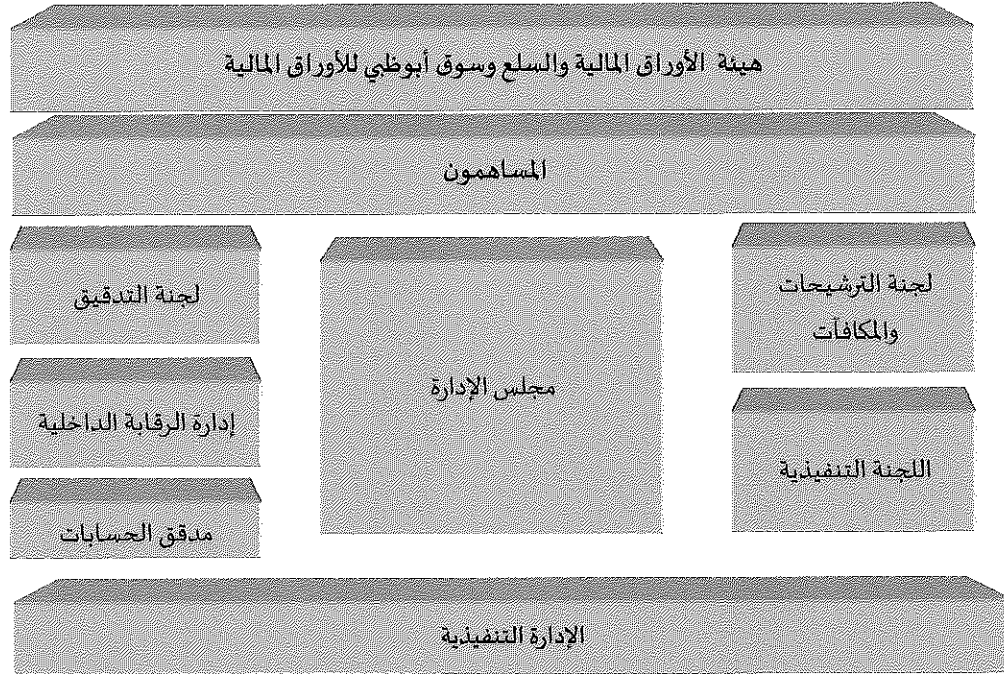
يمثل المساهمون أعلى مستويات الحوكمة، ويحدد النظام الأساسي للشركة الإطار الذي يجب أن تعمل من خلاله شركة الدار العقارية باعتبارها شركة مساهمة عامة، حيث يأخذ إطار الحوكمة في الشركة بعين الاعتبار تطبيق المبادئ المتبعة والمعايير المحددة من قبل كل من: هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وكذلك القانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وذلك من أجل وضع سياسة الشركة ومتطلباتها وتطلعاتها.

### 1.0 تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية

يعتبر مجلس الإدارة مكلفاً ومسؤولاً أمام مساهمي الشركة عن ضمان تماشي أهداف الشركة مع توقعات المساهمين وطموحاتهم، كما أنه مكلفٌ بضمان فعالية أعمال إدارة الشركة، مع التركيز على أن تتفق أهداف الشركة مع المتطلبات التشريعية وقواعد السلوك المهني المحددة من قبل كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تمثلت الخطوة الأولى على صعيد تطبيق نظام فعال لحوكمة الشركات من خلال رسم ملامح إطار الحوكمة وتطويره، كي يمثل آليةً فعّالةً تسهم بكفاءة عالية في إتمام هذا التطبيق الأمثل لإطار الحوكمة، وفي سياق الجهود الرقابية الدؤوبة لقياس مدى فعالية تطبيق نظام حوكمة الشركة، يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعةٍ دورية لإطار الحوكمة، وإجراء التعديلات اللازمة لعناصره (حيثما دعت الحاجة)، وذلك لضمان توافقه مع الضوابط التنظيمية وبيئة الأعمال المتغيرة.

ويوضح الرسم البياني التالي إطار الحوكمة والعناصر الرئيسية الناتجة عن عملية تطبيق نظام حوكمة الشركات:



وكما هو موضح أعلاه، فإن عملية تطبيق نظام الحوكمة تنطوي على مستويات مختلفة تشمل: مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، نظام الرقابة الداخلية.

يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية فيما يتعلق بتطبيق معايير ونظم الحوكمة في الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة المتطلبات والضوابط القانونية والتنظيمية لهذه النظم، وتطبيق أرقى المعايير العالمية في هذا المجال، وسنعرض فيما يلي نظرة عامة تتعلق بالعناصر الخاصة بحوكمة الشركات على مستوى مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ونظام الرقابة الداخلية وضوابط الامتثال.

#### ➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

تتضمن العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى مجلس الإدارة مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف ومسؤوليات وإطار عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، حيث تشمل هذه العناصر على ما يلي:

- ميثاق مجلس الإدارة.
- ميثاق لجنة التدقيق.
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت.
- ميثاق اللجنة التنفيذية.



- ميثاق قواعد السلوك المهني.
- جدول التفويضات، لقد قام مجلس الإدارة بوضع وتنفيذ جدول التفويضات باعتباره أحد العناصر المهمة المتممة الأخرى، حيث يعتبر جدول التفويضات بمثابة أداة تنظيمية يتم من خلالها تفويض الصلاحيات لكافة أعضاء الإدارة التنفيذية، بغية أدائهم لواجباتهم ومهامهم على أكمل وجه، ويسهم في خلق بيئة عمل منظمة تتسم بتسيير الأعمال والأنشطة التي تمارسها الشركة على وجه أمثل.

#### ➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية تطبيق استراتيجية الشركة وإدارة الأعمال اليومية فيها وفقاً لخطة العمل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويكون للإدارة التنفيذية صلاحية إدارة شؤون الشركة وأعمالها، مع مراعاة حماية مصالح المساهمين، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتلبية احتياجات العمليات اليومية بشكل عملي. إلى جانب جدول التفويضات، تشمل العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى الإدارة التنفيذية مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها، والمهام الموكلة لها، وهي كالتالي:

- ميثاق اللجنة الإدارية.
- ميثاق لجنة المناقصات.
- ميثاق لجنة إدارة المخاطر.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.

#### ➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

وضع مجلس إدارة الشركة الأسس والقواعد التنظيمية لعمل الشركة على نحو يجعل جميع الموظفين على دراية تامة بأهمية نظام الرقابة الداخلية، مما يسهم في مشاركتهم في ضمان استمرارية هذا النظام بفعالية كبيرة.

وتتضمن العناصر الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية:

- وضع وإقرار السياسات والمواثيق واللوائح التي تضبط أعمال الشركة وأنشطتها على مستوى كافة إداراتها وأقسامها.
- التدقيق الخارجي وإدارة الرقابة الداخلية.
- مساهمي الشركة والجمعية العمومية.
- المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- الإفصاح المستمر للسوق.



## ➤ ضوابط الامتثال

تم تعيين ضابط الامتثال بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة، وأوكلت إليه مسؤولية ضمان امتثال الشركة وموظفيها بالقوانين واللوائح والقرارات الصادرة، إلى جانب السياسات والتدابير الداخلية الأخرى. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة.

تمّ تعيين السيد "محمد عبدالرحمن" ليتولى مهام ضابط الامتثال بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/05) الذي انعقد بتاريخ 06 أغسطس 2013، ويتمتع السيد "محمد عبدالرحمن" بخبرة عملية في مجال الأعمال القانونية وشؤون الامتثال والانضباط المؤسسي لمدة تناهز عشر سنوات، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

### 2.0 مجلس الإدارة

يكمّن دور مجلس الإدارة في الإشراف على أعمال الشركة وشؤونها التي يتولاها القائمون عليها، استناداً إلى توجيهات الرئيس التنفيذي واللجنة الإدارية التي تم تشكيلها من قبل مجلس الإدارة، والتي تضم عدداً من أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة برئاسة الرئيس التنفيذي.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية متابعة فعالية إطار الحوكمة، ومتابعة الإدارة والضوابط المطبقة في الشركة، والإشراف عليها، وقد قام المجلس بتفويض بعض الصلاحيات الموكلة له إلى اللجان المنبثقة عنه (لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، اللجنة التنفيذية – كما سيأتي بيانه-)، والتي تعمل وفقاً للمواثيق واللوائح المعتمدة من قبله.

كما أناط المجلس مهام الإدارة اليومية لأعمال الشركة إلى الرئيس التنفيذي، وذلك وفقاً لضوابط سلطته المحددة في هذا الصدد، ويتم توثيق هذه التفويضات في جدول التفويضات الذي يخضع بدوره لمراجعة دورية لضمان التوازن والملاءمة بين مستوى الرقابة وإدارة المخاطر ومتطلبات العمل التشغيلية، وقد خضع جدول التفويضات في شهر يوليو من عام 2013 لمراجعة شاملة، وتم تعديله بشكل جوهري لمواكبة المتطلبات والمستجدات والمتغيرات التي تطرأ على النشاطات التشغيلية، وقد تم اعتماد جدول التفويضات بعد ذلك والمصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013، إلى جانب إجراء بعض التعديلات والمراجعات الجزئية لبعض بنود جدول التفويضات من قبل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية التابعة له خلال الاجتماعات التي انعقدت خلال عام 2017 وفقاً لمتطلبات ومصصلحة سير أعمال الشركة.

### 2.1 رئيس مجلس الإدارة

يتولى معالي "محمد خليفة المبارك" منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية ش.م.ع بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك عقب التغييرات التي طرأت على مجلس إدارة الشركة في ذلك التاريخ، ويتولى رئيس المجلس مسؤولية قيادة المجلس وضمان أدائه لمسؤولياته وواجباته على نحو فعال، كما يعتبر رئيس مجلس الإدارة حلقة وصل رئيسية بين المجلس والإدارة التنفيذية، ويعمل بشكل مستمر مع الإدارة التنفيذية للشركة. ويتولى رئيس مجلس الإدارة على وجه الخصوص المهام والمسؤوليات التالية:

- ضمان عمل مجلس الإدارة بفعالية وقيامه بمسؤولياته ومناقشته لكافة القضايا الرئيسية والمناسبة في موعدها.
- وضع واعتماد جدول أعمال كل اجتماع لمجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسائل يقترح الأعضاء أو الإدارة التنفيذية أو مقرر الشركة أو ضابط الامتثال أو مدير إدارة الرقابة الداخلية إدراجها على جدول الأعمال، ولرئيس مجلس الإدارة صلاحية أن يعهد بهذه المسؤولية إلى عضو معين أو إلى مقرر الشركة تحت إشرافه.
- تشجيع كافة الأعضاء على المشاركة الكاملة والفعالة لضمان تصرف مجلس الإدارة وفق أفضل مصالح الشركة.
- العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين التواصل الفعال مع المساهمين ونقل آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- تسهيل المساهمة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة خاصة غير التنفيذيين، وإيجاد علاقات بناءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين.

## 2.2 اختصاصات مجلس الإدارة

وضع المجلس قائمةً بالأمر الخاضعة لرقابته (إلى جانب ما تمّ النص عليه من واجبات ومسؤوليات في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي والقانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، والتي تعتبر أموراً ذات طبيعة استراتيجية، وتمتاز بحساسية عالية، وفي ذات الوقت فهي تتجاوز حدود السلطة المفوضة للإدارة التنفيذية للشركة.

وتشمل هذه الأمور على ما يلي:

- وضع السياسات والخطط الاستراتيجية للشركة ومراجعتها.
- أعمال الإشراف والرقابة على عمليات الشركة ومتابعة ممارسة إدارتها التنفيذية للمهام الموكلة إليهم.
- تعزيز ثقافة الشركة وقيمتها الأساسية باعتبارها المقصد الأمثل للباحثين عن عمل.
- وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية اللازمة للشركة.
- اعتماد ومتابعة الموازنات العامة وخطط العمل والبيانات والسياسات المالية.
- متابعة مدى ملاءمة وفاعلية إدارة المخاطر وإطار حوكمة الشركة.
- التصديق على المقترحات المتعلقة بالاستثمارات الكبرى وسياسات الإنفاق المقترحة من قبل الإدارة التنفيذية والمصادقة عليها.
- متابعة ملاءمة سياسة الموارد الإدارية للتأكد من مدى كفاءة هذه الموارد ومدى ملاءمة خطط التدرج الإداري، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت بهذا الشأن
- ضمان تزويد المساهمين بمعلومات تتسم بالدقة والجودة العالية في الوقت المناسب، والتأكد من تمكّن المستثمرين عامةً من التداول في الأوراق المالية الخاصة بالشركة المدرجة في السوق المالي الذي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتنافسية والدرابية والشفافية.
- متابعة عملية ترشيح وتعيين عضو/أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأنظمة هيئة الأوراق المالية والسلع، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت.





## تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

- تعيين أو إقالة كل من: الرئيس التنفيذي، ضابط الامتثال، مقرر الشركة، مدير إدارة الرقابة الداخلية.
- تقديم توصيات إلى الجمعية العمومية السنوية حول تعيين مدقق الحسابات الخارجي (بناءً على توصية تصدر عن لجنة التدقيق بهذا الشأن).

### 2.3 تشكيل مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة شركة الدار العقارية حالياً تسعة أعضاء هم:

م	الأعضاء	المنصب
1	معالي/ محمد خليفة المبارك	رئيس مجلس الإدارة
2	السيد/ أبوبكر صديق الخوري	نائب أول لرئيس مجلس الإدارة
3	السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	نائب ثاني لرئيس مجلس الإدارة
4	السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو
5	السيد/ منصور محمد الملا	عضو
6	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو
7	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو
8	السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو
9	السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو

#### ملاحظات:

- تولى مجلس إدارة الشركة الحالي مهامه ومسؤولياته بناءً على القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ 16 مارس 2016.
- ضمّ مجلس الإدارة في تشكيلته حتى تاريخ 12 نوفمبر 2017 كلاً من: السيد "أبوبكر صديق الخوري" رئيساً، والسيد "وليد أحمد المقرب المهيري" نائباً للرئيس، والسيد "علي عبيد المهيري" عضواً، والسيد "منصور محمد الملا" عضواً، والسيد "أحمد خليفة محمد المهيري" عضواً، والسيد "حمد سالم العامري" عضواً، والسيد "علي سعيد الفلاسي" عضواً، والسيد "مارتن لي إيدلمان" عضواً، والسيد "محمد حاجي الخوري" عضواً.
- تقدّم السيد "علي عبيد المهيري" باستقالته من عضوية مجلس إدارة الشركة وعضوية اللجان التابعة لمجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، وقد قرّر مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017 قبول استقالته، كما قرّر مجلس الإدارة في ذات الاجتماع تعيين معالي "محمد خليفة المبارك" خلفاً عنه، على أن يتم عرض هذا التعيين على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية القادم للإقرار و للمصادقة وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقدّم السيد "أبوبكر صديق الخوري" باستقالته من منصبه كرئيس لمجلس إدارة الشركة بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وقد قرّر مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/05) المنعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2017 قبول استقالته من رئاسة المجلس.

- تمّ انتخاب معالي "محمد خليفة المبارك" رئيساً لمجلس إدارة الشركة بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017 وتمّ ذلك من خلال التصويت السري. كما تمّ في ذات الاجتماع قبول استقالة معالي "محمد خليفة المبارك" من منصبه كرئيس تنفيذي للشركة.
- تمّ خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017 انتخاب السيد "أبو بكر صديق الخوري" نائباً أولاً لرئيس المجلس، والسيد "وليد أحمد سالم المقرب المهيري" نائباً ثانياً لرئيس المجلس، وتمت هذه الإجراءات من خلال التصويت السري.
- لا يضم مجلس الإدارة في تشكيلته الحالية أي عنصر نسائي على النحو الوارد أعلاه، نظراً لعدم ترشيح أي عنصر نسائي نفسه لعضوية مجلس الإدارة أثناء إجراءات عملية الترشيح وتشكيل المجلس التي تمت خلال العام 2016.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عضوية مجلس الإدارة تمثلت في غالبيتها – منذ تأسيس الشركة - من الأعضاء المستقلين، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، وميثاق مجلس الإدارة الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، سبعة منهم مستقلون، وقد بنى المجلس سياسة تختص باستقلالية الأعضاء، يتم بموجبها تقييم استقلالية كل عضو سنوياً، والتي تدخل ضمن مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، وبناءً على ذلك، يتم الإفصاح عن أي تعارض في المصالح أو نشوء علاقات قد تطرأ على الأعضاء المستقلين تؤدي بدورها إلى الإخلال بصفة الاستقلالية، ويتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك وفقاً للوائح التنظيمية إذا وجد المجلس أي خلل أو انتقاص في صفة الاستقلالية.

يوضح الجدول التالي تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل / غير مستقل) وسنة التعيين الخاصة بكل عضو:

سنة التعيين	الصفة		المنصب	الأعضاء
	تنفيذي	مستقل		
2017	لا	لا	رئيس مجلس الإدارة	معالي / محمد خليفة المبارك
2013	لا	نعم	نائب أول لرئيس مجلس الإدارة	السيد / أبو بكر صديق الخوري
2017	لا	نعم	نائب ثاني لرئيس مجلس الإدارة	السيد / وليد أحمد سالم المقرب المهيري
2015	لا	لا	عضو	السيد / حمد سالم محمد العامري
2011	لا	نعم	عضو	السيد / منصور محمد الملا
2013	لا	نعم	عضو	السيد / أحمد خليفة محمد المهيري

سنة التعيين	الصفة		المنصب	الأعضاء
	مستقل	تنفيذي		
2013	لا	نعم	عضو	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي
2013	لا	نعم	عضو	السيد/ محمد حاجي الخوري
2011	لا	نعم	عضو	السيد/ مارتن لي إيدلمان

**ملاحظات:**

أ. تم انتخاب معالي "محمد خليفة المبارك" لتولي منصب رئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.

ب. تم انتخاب السيد "أبو بكر صديق الخوري" لتولي منصب نائب أول لرئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.

ج. تم انتخاب السيد "وليد أحمد سالم المقرب المهيري" لتولي منصب نائب ثانٍ لرئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.

وتماشياً مع ميثاق مجلس الإدارة، يتمتع كافة الأعضاء بخبرة كبيرة في مجال الأعمال والإدارة، وبوجه خاص في القطاع العقاري. ونعرض في الجدول التالي المؤهلات العلمية والخبرات التي يتمتع بها أعضاء المجلس:

مجال الخبرة							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	التنظيم والطاقة والمرافق	العقارات والإنشاءات			
✓		✓		✓		✓	10+	<ul style="list-style-type: none"> <li>تخصص مزدوج في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة نورث إيسترن، الولايات المتحدة الأمريكية.</li> </ul>	معالي / محمد خليفة المبارك

مجال الخبرة							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامية وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	التفط والطاقة والمرافق	العقارات والإنشاءات			
		✓		✓		✓	23+	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بكالوريوس في العلوم المالية من كلية لينفيلد في ماكمينفيل، ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.</li> <li>• محلل مالي معتمد (CFA) وعضو في AIMR.</li> <li>• أكمل البرنامج التنفيذي لرجال الأعمال في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد.</li> </ul>	السيد/ أبوبكر صديق الخوري
	✓	✓	✓	✓	✓	✓	16+	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ماجستير في السياسات العامة مع تخصص في إدارة الأعمال والحكومة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية.</li> <li>• بكالوريوس العلوم في الشؤون الدولية من جامعة جورج تاون الأمريكية.</li> </ul>	السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري
		✓		✓	✓	✓	12+	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية</li> <li>• بكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأمريكية في دبي</li> </ul>	السيد/ حمد سالم محمد العامري

مجال الخبرة							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصفحات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	التقنية والطاقة والمرافق	العقارات والإنشاءات			
	✓	✓		✓	✓	✓	17+	<ul style="list-style-type: none"> <li>بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية بورتلاند، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية</li> </ul>	السيد/ منصور محمد الملا
		✓		✓	✓	✓	13+	<ul style="list-style-type: none"> <li>بكالوريوس تجارة - علوم مالية من جامعة كونكورديا في كندا</li> <li>أكمل بنجاح برنامج الإدارة العامة من كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد.</li> </ul>	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري
		✓		✓		✓	21+	<ul style="list-style-type: none"> <li>ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة</li> <li>بكالوريوس في العلوم - مجال الإنتاج وإدارة العمليات من جامعة ولاية كاليفورنيا</li> <li>بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات</li> </ul>	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي
	✓	✓	✓	✓		✓	27+	<ul style="list-style-type: none"> <li>بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية كاليفورنيا في سان بيرناردينو، الولايات المتحدة الأمريكية</li> </ul>	السيد/ محمد حاجي الخوري

مجال الخبرة							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	التفطد والطاقة والمرافق	العقارات والإنشاءات			
		✓				✓	44+	<ul style="list-style-type: none"> <li>دكتوراه في العلوم القانونية من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية</li> <li>بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة برينستون</li> </ul>	السيد/ مارتن لي إيدلمان

#### 2.4 البرنامج التعريفي

يخضع أعضاء مجلس الإدارة الجدد عقب تعيينهم لبرنامج تعريفي، يتم خلاله بيان ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومسؤوليات كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، ويتم إلحاق الأعضاء الجدد بهذا البرنامج التعريفي الذي يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة من قبل الإدارة، والقيام بزيارات ميدانية لمواقع الشركة، إلى جانب ذلك فقد قامت الشركة بتوفير جميع الأدوات وسبل الاتصال التي من شأنها أن تزود أعضاء المجلس بمعلومات شاملة فيما يتعلق بالشركة ونشاطاتها، لكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من تأدية مسؤولياتهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تزويدهم بأخر المستجدات التي تطلعهم عليها الإدارة التنفيذية خلال اجتماعات المجلس، كما يحصل الأعضاء على معلومات دورية من مختصين داخل الشركة وخارجها فيما يتعلق بالأعمال الرئيسية وتطورات القطاع والمسائل الجوهرية المرتبطة بمهامهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

#### 2.5 أحقية الحصول على استشارات مستقلة

وفقاً لميثاق مجلس الإدارة، يحق لكل عضو طلب الحصول على استشارات خارجية مستقلة تقوم على أساس عدم التعارض في المصالح وذلك بعد استشارة مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، وتتحمل الشركة تكلفة هذه الاستشارات الخارجية وفق ما يرتئيه مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

## 2.6 اجتماعات مجلس الإدارة

قام المجلس بعقد سبعة اجتماعات خلال عام 2017، وذلك لمناقشة المسائل الاستراتيجية والتشغيلية التي تتعلق بالشركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، ويوضح الجدول التالي تواريخ انعقاد هذه الاجتماعات:

التاريخ	الاجتماع
13 فبراير 2017	2017/01
20 مارس 2017	2017/02
08 مايو 2017	2017/03
02 أغسطس 2017	2017/04
22 أكتوبر 2017	2017/05
12 نوفمبر 2017	2017/06
18 ديسمبر 2017	2017/07

### ملاحظة:

بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الإدارة، عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً واحداً خلال عام 2017 لمناقشة المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية والتشغيلية وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة بناء على ذلك (انظر: البند (6.3) لمزيد من المعلومات عن اللجنة التنفيذية)، كما تم اتخاذ مجموعة من القرارات من قبل مجلس الإدارة بالتمرير (انظر: البند (2.8) الذي يوضح ذلك).

وكان حضور الاجتماعات سألقة الذكر على النحو التالي:

العضو	الاجتماع 2017/01	الاجتماع 2017/02	الاجتماع 2017/03	الاجتماع 2017/04	الاجتماع 2017/05	الاجتماع 2017/06	الاجتماع 2017/07	عدد مرات الحضور الشخصي
معالي / محمد خليفة المبارك						✓	✓	2
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
السيد/ حمد سالم محمد العامري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
السيد/ منصور محمد الملا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7

العضو	2017/01 الاجتماع	2017/02 الاجتماع	2017/03 الاجتماع	2017/04 الاجتماع	2017/05 الاجتماع	2017/06 الاجتماع	2017/07 الاجتماع	عدد مرات الحضور الشخصي
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	✓	-	✓	✓	✓	✓	✓	6
السيد/ علي سعيد عبد الله الفلاسي	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ محمد حاجي الخوري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
السيد/ مارتن لي إيدلمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7

#### ملاحظات:

- لم يحضر معالي "محمد خليفة المبارك" اجتماعات مجلس إدارة الشركة أرقام (2017/01) و (2017/02) و (2017/03) و (2017/04) و (2017/05) بصفته رئيساً لمجلس إدارة الشركة، فقد تم حضور هذه الاجتماعات من قبل معاليه بصفته الرئيس التنفيذي للشركة، حيث تم انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الشركة من قبل المجلس بموجب القرار الصادر عن المجلس في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.
- حضر السيد "علي عبيد المهيري" اجتماعات مجلس إدارة الشركة أرقام (2017/01) و (2017/02) و (2017/03) و (2017/04) و (2017/05) و (2017/06)، أثناء فترة شغله عضوية مجلس إدارة الشركة إلى حين التقدم باستقالته اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، حيث تم قبول هذه الاستقالة من قبل المجلس في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.
- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء المجلس عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.

#### 2.7 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه

تنص المادة (28) من النظام الأساسي لشركة الدار العقارية على ما يلي:

"تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة نسبة مئوية من الربح الصافي للشركة على أن لا تتجاوز 10% من تلك الأرباح للسنة المالية، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريفاً أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة.

تخصم الغرامات التي تكون قد وقعت على الشركة بسبب مخالفات مجلس الإدارة للقانون أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية من مكافآت مجلس الإدارة، ويجوز للجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة".



وتحدد المادة (48) من النظام الأساسي كيفية توزيع صافي الأرباح، حيث توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

- تقتطع عشرة بالمائة (10%) تخصص لحساب الاحتياطي القانوني، ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي 50% من رأسمال الشركة المدفوع، وإذا نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع في توزيع أرباح على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحًا صافية كافية للتوزيع عليهم.
- تحدد الجمعية العمومية النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع أرباح، فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين اللاحقة.
- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة تحددها الجمعية العمومية سنويًا على أن لا تزيد هذه المكافأة عن 10% من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الاستهلاكات والاحتياطي القانوني.
- يوزع الباقي من صافي الأرباح أو جزء منه بعد ذلك على المساهمين أو يرحد إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي اختياري، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.
- يجوز للشركة توزيع أرباح سنوية أو نصف أو ربع سنوية على المساهمين وفقاً لسياسة و/أو قرارات توزيع أرباح يقترحها مجلس الإدارة، وتعتمدها الجمعية العمومية للشركة.

● مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2016.

بناءً على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2017، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مبلغ -/23 مليون درهم (ثلاثة وعشرون مليون درهم) أي بواقع 0.84% من صافي الربح المحقق عن تلك الفترة بعد خصم الاستهلاكات واستقطاع الاحتياطيات وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 11% من رأسمال الشركة (أي بواقع 11 فلس عن كل سهم).

● مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن عام 2017.

لم تحدد مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ولم تصدر توصية بشأنها بعد، وسيتم تحديث هذا التقرير فور صدور قرار بهذا الشأن من قبل الجمعية العمومية في اجتماعها المزمع عقده في شهر مارس 2018.

● بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2017.

لم يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أية بدلات نظير قيامهم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2017.

## 2.8 القرارات التي تم إصدارها بالتمير

خلال عام 2017، قام مجلس إدارة الشركة بإصدار أربعة قرارات بالتمير، وقد تمت مراعاة الضوابط الخاصة بذلك والمنصوص عليها في نص المادة (24) من النظام الأساسي الخاص بالشركة وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، حيث:

- تم إصدار أربعة قرارات بالتمير، وبالتالي فقد تحقق شرط ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمير أربع مرات سنوياً.
- تمت الموافقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالات التي تم إصدار القرار بشأنها بالتمير تعتبر حالات طارئة.
- تم تسليم أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوباً خطياً للموافقة عليه ومصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.
- تمت الموافقة الخطية بالأغلبية على القرارات التي أصدرها مجلس الإدارة بالتمير، كما تم عرضها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها في المحضر الخاص بذلك الاجتماع.
- عدم اعتبار القرار بالتمير اجتماعاً لمجلس إدارة الشركة، ومن ثم فقد تم الالتزام بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة المحدد بالنظام الأساسي (انظر: البند (2.6) الذي يوضح ذلك).

## 2.9 مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية

كما أوضحنا في البند (2.0) من هذا التقرير، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ومراجعة مدى فاعليته وكفاءته، إلى جانب ذلك، فقد شكّل المجلس لجنة التدقيق وإدارة الرقابة الداخلية، للإسهام في القيام بمسؤوليات حوكمة الشركة التي تقع تحت مسؤوليته، وذلك فيما يخص أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركة. علاوة على ذلك، فقد قام مجلس الإدارة بتحويل وتفويض لجنة التدقيق مسؤولية أن تكون التبعية الإدارية لإدارة الرقابة الداخلية لها مباشرة بموجب تفويض رسمي صادر عن مجلس الإدارة بهذا الشأن، ويتم عرض نتائج هذا التفويض على المجلس وفقاً للأنظمة والتشريعات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، الأمر الذي يسهم في زيادة فاعلية هذه الإدارة، وبالتالي ينعكس إيجاباً على مجلس الإدارة في ممارسة صلاحياته وتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

لقد قام مجلس الإدارة بوضع معايير وأسس للرقابة الداخلية في الشركة، بهدف تقديم المشورة على وجه يتسم بالموضوعية والاستقلالية والموثوقية، إلى جانب تأمين بيئة مثالية للرقابة الداخلية تلي متطلبات مجلس الإدارة، وتسهم في تعزيز الدور الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق واللجنة التنفيذية، وذلك بغية الإسهام في أداء واجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤوليات إدارة الرقابة الداخلية تخضع للميثاق المصادق عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وذلك بما يتماشى مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، ويمثل هذا الميثاق السياسة المحكمة التي تعمل من خلالها إدارة الرقابة الداخلية، وتسهم في تحقيق أهداف الشركة ومواكبة تطوراتها.

تقدم إدارة الرقابة الداخلية تقاريرها إلى لجنة التدقيق، وتمارس عملها تحت إشرافها كما أسلفنا، الأمر الذي يتيح لها العمل بطريقة مستقلة وموضوعية، كما يتيح لها التفاعل مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية بأسلوب متميز، يكفل تسهيل التعرف على مبادرات تحسين الأداء وتطوير الأعمال، فضلاً عن توفير الضمانات الكفيلة بتحقيق أهداف الشركة على نحو فعال. ولضمان درجة عالية من الاستقلالية في تنفيذ إدارة الرقابة الداخلية لأنشطتها والقيام بمهامها، فإن مدير إدارة الرقابة الداخلية يتمتع باتصال مباشر مع أعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر من الناحية الوظيفية مسؤولاً أمام لجنة التدقيق ومن الناحية الإدارية مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي.

وعندما تواجه الشركة بعض المسائل الجوهرية أو الأمور الملحة أو المسائل التي يتم الكشف عنها في البيانات المالية السنوية أو أي وسائل أخرى للإفصاح؛ فيتمثل دور إدارة الرقابة الداخلية في هذا الشأن في الآتي:

- إدراج هذه المسائل والقضايا ضمن مراحل التخطيط لعمليات التدقيق.
- تقديم المشورة والخدمات الاستشارية (حسبما تقتضي الضرورة) للإسهام في بيان هذه المسائل والمستجدات وإيجاد حلول لها.
- تأمين المتابعة المنتظمة للخطوات والإجراءات المتخذة من أجل معالجة هذه المسائل والقضايا.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بما يخص وضع هذه المسائل والقضايا.

يتأسس إدارة الرقابة الداخلية في الشركة السيد "حيدر نجم" وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/05) الذي انعقد بتاريخ 06 أغسطس 2013. يشغل السيد "حيدر نجم" وظيفة مدير إدارة الرقابة الداخلية منذ عام 2007، حيث يقوم بممارسة عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية بشكل مستقل ومنظم، كما يقوم بتقديم المشورة للإدارة التنفيذية على وجه يضمن فعالية وتحسين وتطوير عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة الخاصة بالشركة. يتمتع السيد "حيدر نجم" بخبرة عملية تتجاوز 20 عاماً في مجال التدقيق المحاسبي والعمليات والامتثال والتدقيق على المخالفات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السيد "حيدر نجم" حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة ماكجيل في مونتريال / كندا، إلى جانب كونه محاسب قانوني معتمد مرخص (CPA) من قبل ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن حصوله على شهادة "المدقق الداخلي المعتمد (CIA)".

## 2.10 عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى

يبين الجدول التالي عضوية أعضاء المجلس في الشركات والجهات العامة الأخرى ومناصبهم الحالية في الجهات الرقابية أو الحكومية أو الاقتصادية أو التجارية:

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
معالي / محمد خليفة المبارك (رئيس مجلس الإدارة)	المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي	عضو في المجلس التنفيذي
	دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	شركة ميرال لإدارة العقارات ذ.م.م	رئيس مجلس الإدارة
	شركة التطوير والاستثمار السياحي	رئيس مجلس الإدارة
	مجموعة الاتحاد للطيران	عضو مجلس إدارة

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
	شركة إيمج نيشن	رئيس مجلس الإدارة
	شركة القطارة للاستثمار	عضو مجلس إدارة
	هيئة المنطقة الاعلامية	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للاستثمار والتطوير العقاري	عضو مجلس إدارة
السيد/ أبو بكر صديق الخوري (نائب أول لرئيس مجلس الإدارة)	شركة أبوظبي للمطارات ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
	شركة الواحة كابيتال ش.م.ع	نائب رئيس مجلس الإدارة
	شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري (نائب ثاني لرئيس مجلس الإدارة)	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمارات البديلة والبنية التحتية
	مستشفى كليفلاند كلينك أبوظبي	رئيس مجلس الإدارة
	مستشفى كليفلاند كلينك - الولايات المتحدة	عضو مجلس الأمناء
	أبار للاستثمار ش.م.خ	رئيس مجلس الإدارة
	شركة أبوظبي لطاقة المستقبل ش.م.خ (مصدر)	عضو مجلس إدارة
	شركة مبادلة للبتروول	عضو مجلس إدارة
	شركة طموح للاستثمار ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	بنك إنفستكورب (Investcorp)	عضو مجلس إدارة
	شركة تمكين أبوظبي	عضو مجلس إدارة
	جهاز الامارات للاستثمار	عضو مجلس إدارة
السيد/ حمد سالم محمد العامري (عضو)	مجموعة تروجان القابضة	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
	الشركة العالمية القابضة ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	شركة مينا القابضة ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة طموح للاستثمار ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	الشركة الملكية للتطوير ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	مجموعة التزام لإدارة الأصول ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة الريم لمواد البناء ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للحلول الفنية والاستثمارات ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	عضو مجلس إدارة	



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
السيد/ منصور محمد الملا (عضو)	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	الرئيس المالي لقطاع البترول والبتروكيماويات
	الواحة كابيتال ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	أنجلو أربيان للرعاية الصحية ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري (عضو)	مجلس أبوظبي للاستثمار	محلل استثمار رئيس - الاستثمارات المباشرة
	الشركة الوطنية للضمان الصحي - ضمان	عضو مجلس إدارة
السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي (عضو)	شركة ريسكو ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	الرئيس التنفيذي
	رويال جروب	عضو لجنة التدقيق
السيد/ محمد حاجي الخوري (عضو)	مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	مدير عام
	هيئة أبوظبي للإسكان	عضو مجلس إدارة
السيد/ مارتن لي إيدلمان	شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع	مستشار

**ملاحظة:**

• تستند هذه المعلومات على الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة كما هي في 31 ديسمبر 2017.

3.0 الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة

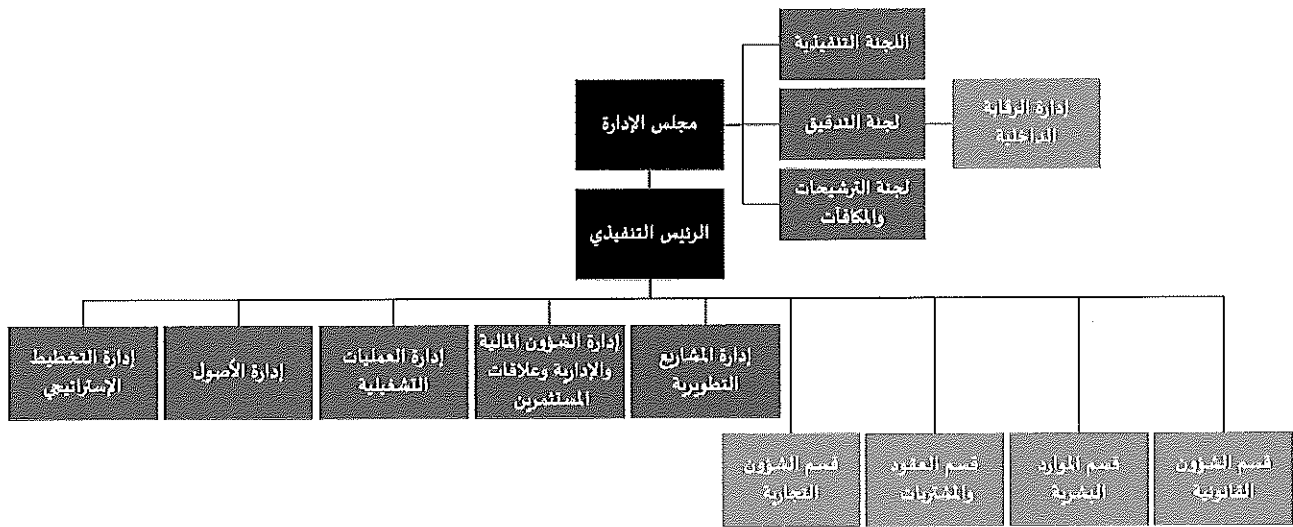
يبين الجدول التالي التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2017:

قيمة التعامل (بالألف درهم)	نوع التعامل
42,000.00	إيرادات من بيع أرض وعقارات
118,949.00	إيرادات إدارة مشاريع
354,604.00	إيرادات إيجار (إجمالي التدفقات الواردة)
390,745.00	إيرادات من منحة حكومية
19,740.00	إيرادات تمويل من مشاريع تمويلية ومشاريع مشتركة

4.0 الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية

#### 4.1 الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:

عملت إدارة شركة الدار العقارية منذ تأسيس الشركة على تطوير وتطبيق هيكل تنظيمي متطور يتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى إدارات الشركة وأقسامها المختلفة، على وجه يضمن مستوى عالٍ من التنسيق والتفاعل الإداري، إلى جانب ضمان مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية والتفاعل مع الأسواق، ويمثل الرسم البياني التالي الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:



#### 4.2 فريق الإدارة التنفيذية

يعمل فريق الإدارة التنفيذية (الذي يضم الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات) وفقاً للصلاحيات المحددة لهم من قبل مجلس إدارة الشركة، وضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة؛ وهم يتولون مسؤولية إدارة العمليات اليومية للشركة والمسائل الأساسية المتعلقة بسير الأعمال، تماشياً مع إطار الخطة الاستراتيجية للشركة. ويلتقي الرئيس التنفيذي مع فريق الإدارة التنفيذية في الشركة بصورة دورية ومباشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في حال غياب الرئيس التنفيذي لأي سبب من الأسباب، ففي هذه الحالة تتولى اللجنة الإدارية متابعة كافة العمليات والأنشطة الخاصة بالشركة، حيث تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها على أساس أسبوعي.

وبين الجدول التالي أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتواريخ تعيينهم، والرواتب والمكافآت التي تقاضوها خلال العام 2017:

المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات خلال عام 2017 (بالدرهم)	مجموع المكافآت خلال عام 2017 (بالدرهم) (١)	أية مكافآت أخرى (نقدية/عينية) للعام 2017 أو تستحق مستقبلاً
الرئيس التنفيذي	15 أبريل 2006 (ب)	1,928,564.00	لم تحدد بعد	-
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية	01 نوفمبر 2011	2,201,340.00	لم تحدد بعد	-
الرئيس التنفيذي لشؤون العمليات	27 يونيو 2013	2,147,304.00	لم تحدد بعد	-
الرئيس التنفيذي لإدارة الأصول	17 أبريل 2016	1,934,964.00	لم تحدد بعد	-
الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية	27 يونيو 2013 (ج)	1,923,204.00	لم تحدد بعد	-

**ملاحظات:**

(أ) لم يتم بعد تحديد المكافآت التي سيتقاضاها أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة عن العام 2017، حيث سيتم تحديث التقرير والإفصاح عن هذه المكافآت فور صدور قرار في هذا الشأن.

(ب) شغل الرئيس التنفيذي للشركة منصبه اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، حيث كان يشغل منصبه كرئيس تنفيذي لإدارة المشاريع التطويرية لدى الشركة حتى ذلك التاريخ.

(ج) تقدّم الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية باستقالته من منصبه لدى الشركة اعتباراً من تاريخ 31 ديسمبر 2017.

#### 4.3 مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية

يتمتع الرئيس التنفيذي بالصلاحيات للتصرف ضمن إطار الخطة التشغيلية وميزانية الإيرادات والمصروفات التشغيلية التي يتم مناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب جدول التفويضات، كما يجوز للرئيس التنفيذي تفويض بعض المهام الموكلة إليه إلى فريق الإدارة التنفيذية، وذلك استناداً إلى سياسات المجلس القائمة، وجدول التفويضات والمتطلبات القانونية التي تحدد صلاحيات هذا التفويض.

وفيما يلي نوجز المهام والمسؤوليات التي فوضها مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية:

##### أ. القيادة واستراتيجية الأعمال والإدارة

- تأمين إدارة متكاملة للشركة، بما في ذلك تقديم معلومات كافية وشاملة عن الشركة للعملاء والموردين والمساهمين والمؤسسات المالية والموظفين ووسائل الإعلام.
- تطوير المشاريع والعمليات التشغيلية للشركة، مع مراعاة مسؤوليات الشركة تجاه مساهميها وعملائها وموظفيها.

- رفع توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطوير استراتيجيات الأداء، وإدارة العمليات والأعمال اليومية.
- إدارة الشركة على نحو يتماشى مع الاستراتيجيات وخطط الأعمال والسياسات التي اعتمدها مجلس الإدارة.
- إدارة العمليات والشؤون اليومية، مع مراعاة الأمور التي يحتفظ مجلس الإدارة لنفسه بحق اتخاذ القرار بشأنها.
- ضمان التنسيق والتكامل بين أقسام الشركة وإداراتها المختلفة، وترسيخ الثقافة المؤسسية وقواعد السلوك المهني، والنزاهة في الشركة، بما في ذلك ما يتعلق بعطاءاتها وعقودها وغيرها من الممارسات.
- المراجعة الدورية لهيكل التنظيمي للشركة، وإجراء التعديلات اللازمة بهذا الخصوص.
- توجيه أعضاء الإدارة التنفيذية في مهام إدارتهم اليومية للشركة، والإشراف على أدائهم.
- التشاور مع مجلس الإدارة في المسائل التي تأخذ طابعاً استراتيجياً أو تتسم بالحساسية، أو تندرج ضمن المسائل الجوهرية، وذلك بما يضمن لفت انتباه المجلس إليها، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

#### ب. إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- ضمان امتثال الموظفين لميثاق قواعد السلوك المهني.
- إدارة المخاطر.
- التطبيق والإدارة الفاعلين لجميع الجوانب الجوهرية المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال، وذلك لدعم السياسات التي يتبناها مجلس الإدارة.
- الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية والقانون الاتحادي رقم (02) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

#### ج. الإشراف المالي وإدارة الأصول

- دراسة كفاءة وفاعلية الكلفة الخاصة بجميع العمليات التشغيلية للشركة.
- ضمان سلامة البيانات والسجلات والنظام المالي.
- حماية الأموال والأصول التي تديرها الشركة، وضمان استغلالها بكفاءة عالية.
- مصداقية ودقة وموثوقية المعلومات المالية والإدارية ذات الصلة بنشاط الشركة.
- وضع ميزانية سنوية من أجل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- ضمان أن تعكس التقارير المالية للشركة صورة حقيقية وعادلة للوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها وعملياتها التشغيلية.
- التحقق من جميع الاستثمارات وعمليات الإنفاق الرئيسة لرأس المال الشركة، ووضع المقترحات والتوصيات المناسبة بشأنها، ورفعها إلى لجنة التدقيق و/أو اللجنة التنفيذية و/أو مجلس الإدارة لاعتمادها.



إلى جانب ذلك، فقد وَّجَّه مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان الإدارية، والتي تضم في عضويتها عدداً من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وقام المجلس بتفويضها مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات التي من شأنها دعم وتعزيز مهام الإدارة التنفيذية، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على أنشطة الشركة وأعمالها اليومية، وهذه اللجان هي:

- اللجنة الإدارية (يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعد اجتماعاتها بشكل أسبوعي).
- لجنة المناقصات (يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة إلى جانب مدير إدارة العقود والمشتريات، وتعد اجتماعاتها بشكل أسبوعي).
- لجنة إدارة المخاطر (يرأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتعد اجتماعاتها بشكل ربع سنوي وعند اقتضاء الضرورة).

تخضع كل لجنة من هذه اللجان لميثاق خاص تتم مراجعته من قبل مجلس الإدارة بشكل دوري (حيث قام مجلس الإدارة بإجراء مراجعة شاملة لكافة الموائيق الخاصة بهذه اللجان في اجتماعه رقم (2017/05) الذي انعقد بتاريخ 02 أغسطس 2017)، يحدد أعضاؤها وكيفية تعيينهم، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، ووظيفتها وآلية عملها، وإعداد التقارير الخاصة بها، وتقييم أدائها بشكل دوري ... وغيرها.

## 5. سياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة

### 5.1 سياسة تداولات المطلعين

قام مجلس الإدارة بوضع سياسة لتداول المطلعين في أسهم الشركة تماشياً مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، واللائحة الداخلية رقم (2009/5) الصادرة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث تتيح هذه السياسة لمجلس الإدارة والعاملين لدى الشركة الوفاء بالتزاماتهم القانونية عندما تكون لديهم معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر سهم الشركة في السوق المالي، وتتضمن هذه السياسة شرحاً مفصلاً للضوابط التي تحكم تداولات المطلعين، وتضع قيوداً على التداول بالأوراق المالية الصادرة عن شركة الدار العقارية.

تحظر هذه السياسة التداول إن كان هناك احتمال معقول في استغلال معلومات غير منشورة أو مفصح عنها ذات علاقة بأعمال الشركة، ولها تأثير على أسعار التداول، وتطبق سياسة تداول المطلعين في الأسهم على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع الموظفين العاملين لدى الشركة الذين لديهم اطلاع على معلومات وبيانات جوهرية، وتجدر الإشارة هنا إلى التزام الشركة التام بإجراء مراجعة دورية لقائمة مطلعها وتحديثها عبر الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية كان آخرها في شهر نوفمبر من عام 2017 بما يتناسب مع المشاريع والخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي تتبناها الشركة.

وبموجب هذه السياسة، يتم حظر التداول على أسهم الشركة من قبل المطلعين في فترات تقييد التداولات التي تفرضها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في الشركة والشركات التابعة

إبلاغ إدارة السوق قبل تقديم طلباتهم إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية بهدف إجراء تداول مطلع، وذلك بغض النظر عن قيمة ونوع الصفقة (بيع أو شراء).

تحتفظ شركة الدار العقارية بحقها في منع أو تقييد أي تداول عندما ترى احتمالاً معقولاً لاستغلال معلومات غير منشورة فيما يتعلق بأعمال الشركة بشكل قد يؤثر على سعر تداول الأسهم في السوق، علاوة على ذلك، يمكن فرض فترة حظر إضافية، يحظر خلالها إجراء أي تداولات من قبل المطلعين سواء كانوا من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو العاملين لدى الشركة أو الشركات التابعة، كفترة حظر التداولات التي تم فرضها تزامناً مع الفترة الزمنية التي استغرقتها مباحثات ومفاوضات الاندماج بين شركتي الدار العقارية و صروح العقارية.

هذا ويدرك مجلس الإدارة الالتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

5.2 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها ومهامها  
إعمالاً لأحكام قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، قامت إدارة الشركة بتشكيل لجنة مختصة بشؤون المطلعين وتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عنها، كما قامت إدارة الشركة بتحديد المهام والاختصاصات الموكلة لهذه اللجنة وذلك وفقاً للتفصيل الآتي:

#### 5.2.1 لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم

تضم لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم في عضويتها كلاً من:

- الرئيس التنفيذي للشؤون المالية.
- المستشار القانوني العام.
- مدير إدارة الرقابة الداخلية.

#### 5.2.2 مهام واختصاصات اللجنة

تتولى لجنة متابعة شؤون المطلعين وتداولاتهم القيام بالمهام والاختصاصات التالية:

- إعداد سجل خاص ومتكامل يضم الأسماء والبيانات الخاصة بالمطلعين بما في ذلك الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم مطلعين بصورة مؤقتة، والذين يحق أو يتوافر لهم الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة قبل نشرها، كما يتضمن السجل الإفصاحات المسبقة واللاحقة الخاصة بالمطلعين.
- إدارة ومتابعة والإشراف على تعاملات المطلعين وملكياتهم، والإحتفاظ بالسجل الخاص بهم.

- إجراء مراجعة بشكل ربع سنوي لسجلات وكشوفات المطلعين، للتأكد من تحديثها بشكل مستمر، والتشاور مع الإدارة التنفيذية لدى الشركة بشأن أية تحديثات يتطلب إجراؤها على هذه السجلات والكشوفات وقت حدوثها وفقاً لمتطلبات ومقتضيات سير الأعمال لدى الشركة.
- رفع الكشوف والتقارير الدورية الخاصة بالمطلعين إلى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان التحديث المستمر لقائمة مطلعي الشركة على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإجراء أي تحديث على هذه القائمة فور حدوثه.
- التواصل المستمر مع المطلعين ونشر الوعي الخاص بتداولاتهم في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عن الشركة، بما في ذلك توعيتهم وتذكيرهم المستمر بفترات حظر التداول في أسهم الشركة والأوراق المالية المصدرة عن الشركة وفقاً للأنظمة والقواعد المعمول بها لدى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، لضمان الالتزام بها، وتجنب ارتكاب أية مخالفات.
- المراجعة الدورية لسياسة تداولات المطلعين، ورفع التوصية بشأن أية تعديلات قد تطرأ عليها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها في الوقت المناسب.
- أية اختصاصات أو مهام أخرى يتم تكليف اللجنة بها من قبل إدارة الشركة من وقت لآخر.

وخلال العام 2017، قامت اللجنة بلعب دور مهم وفعال في إدارة شؤون المطلعين ونشر الوعي بينهم، من خلال تثقيفهم بالضوابط والإجراءات التي تحكمهم، والسياسات والمواثيق الداخلية والتنظيمية التي يخضعون لها، إلى جانب إخطارهم المسبق بفترات حظر التداول المفروضة من قبل الجهات المختصة، وضرورة عدم الاستغلال المباشر أو الغير مباشر لأية معلومات داخلية أو جوهرية في سبيل تحقيق نفع أو ربح من خلال التداول في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة. إلى جانب العمل والتنسيق المستمر مع إدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية لضمان التحديث المستمر لقائمة مطلعي الشركة من خلال الخدمات الإلكترونية الخاصة بالسوق، لضمان الالتزام المستمر بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

### 5.3 تعاملات وتداولات أعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال العام 2017

بناءً على ما تقدم، وفي ضوء الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، لم تكن هناك أية تداولات معلومة قام بها أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم من الدرجة الأولى بأسهم الشركة خلال عام 2017:

### 6. لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاث لجان للإسهام في تنفيذ مهامه، وقام بتحويلها صلاحيات ومسؤوليات تكفل تطبيق القرارات الصادرة عنه.

وتتمثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة باللجان التالية:

- لجنة التدقيق.



## تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- اللجنة التنفيذية.

يوجد لكل لجنة ميثاق يحدد أهدافها ومسؤولياتها وهيكلها وإطار عملها وآلية رفع التقارير الصادرة عنها، وقام المجلس بإعادة هيكلة جميع اللجان لضمان توافق وانسجام المهام والمسؤوليات الموكلة لها مع قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، كما قام المجلس بإعادة تشكيل هذه اللجان في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017 عقب التغييرات التي شهدها المجلس مؤخرًا.

### 6.1 لجنة التدقيق

تسهم لجنة التدقيق في قيام مجلس الإدارة بالمسؤوليات التي تفرضها حوكمة الشركات فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وسياسات العمل المحاسبية وإعداد التقارير المالية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي، حيث تقدم لجنة التدقيق ضماناً لمجلس الإدارة بأن الأهداف الرئيسية التي تنشدها الشركة يتم تحقيقها بشكل فعال وبكفاءة عالية، وفي إطار محكم من الرقابة والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة.

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقلون، ويقتضي ميثاق لجنة التدقيق أن يكون جميع أعضاء اللجنة ملتمين بالنواحي المالية، وأن يكون لأحد أعضائها على الأقل خبرة في مجال الأعمال المحاسبية والمالية، ومن ناحية أخرى يعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الرقابة الداخلية للتأكد من اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الرئيسية، كما تجتمع اللجنة بالمدقق الخارجي - وبدون وجود أعضاء من الإدارة التنفيذية - حسب ما تراه مناسباً.

تضم لجنة التدقيق الأعضاء التالية أسماؤهم:

المنصب	أعضاء لجنة التدقيق
رئيس اللجنة	السيد/ منصور محمد الملا
عضو	السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي
عضو	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري
<b>ملاحظات:</b>	
• تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.	
• تم انتخاب السيد "منصور محمد الملا" لتولي منصب رئيس لجنة التدقيق بناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.	

• ضمت لجنة التدقيق في عضويتها حتى تاريخ 18 ديسمبر 2017 كل من: السيد "منصور محمد الملا" رئيساً للجنة، والسيد "علي سعيد الفلامي" عضواً، والسيد "مارتن لي ايدلمان" عضواً.

يحدد ميثاق لجنة التدقيق المسؤوليات المناطة بها على النحو التالي:

#### (أ) التقارير المالية

- النظر في أية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب إيرادها في التقارير والبيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية، وإيلاء الاهتمام اللازم بها، ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي وإصدار توصيات بشأنها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- ضمان وجود آلية للإفصاح المستمر لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، والتركيز بشكل خاص على ما يلي:
  - أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
  - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير الإدارة.
  - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
  - افتراض استمرارية عمل الشركة.
  - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقرها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
  - التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

#### (ب) حوكمة الشركة

- الإشراف والرقابة على التطبيق الداخلي لإطار حوكمة الشركة، وضمان الإلتزام التام بالنظم القانونية والتشريعية الخاصة بذلك.
- المراجعة الدورية المنتظمة لمدى إلتزام إدارة الشركة وامتثالها لإطار عمل الحوكمة الذي تم إقراره واعتماده من قبل مجلس إدارة الشركة.
- مراجعة تقرير الحوكمة الذي يتم إرساله بشكل دوري لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بهذا الشأن.

#### (ج) نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- تعيين أي طرف خارجي للقيام بمهام التدقيق الداخلي وفقاً لمتطلبات العمل، وتحديد أتعابهم، والنظر في طلبات استقالاتهم وإنهاء خدماتهم.
- المراجعة الدورية لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، لتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.

- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة التنفيذية في الشركة، وتقييم فاعليتها وكفاءتها في أداء رسالتها ومهامها على وجه يسهم بفعالية عالية في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة ومراجعة السياسات والإجراءات المتبعة في الشركة مع إدارتها التنفيذية، لضمان أداء رسالتها بفعالية على وجه يسهم في تطوير هذه السياسات والإجراءات.
- مراقبة ومتابعة تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وفقاً لسياساتها واستراتيجيات العمل الخاصة بها، ومتابعة وتقييم كفاءة وفعالية هذه السياسات والاستراتيجيات، وذلك من خلال إجراء عمليات تدقيق للسجلات ولقاعدة المعلومات، وأنظمة أمن الشبكات والتحكم للوحدات التشغيلية والاستراتيجية لهذه الإدارات.
- دراسة نتائج عمليات التدقيق الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية (والتي من ضمنها قضايا النصب والاحتيال التي تقع داخل الشركة) الموكلة من قبل مجلس الإدارة أو بمبادرة من اللجنة بناء على موافقة المجلس.

#### (د) المدقق الخارجي

- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي، ورفع تقرير وتوصيات لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها.
- التنسيق مع مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية والرئيس التنفيذي للإدارة المالية في الشركة في سبيل أداء مهامها، وعلى اللجنة الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة مرة على الأقل في السنة.
- مناقشة طبيعة ونطاق وفاعلية عمليات التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار توافقها مع معايير التدقيق المعتمدة.
- متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عمليات التدقيق ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- مناقشة المدقق الخارجي بشأن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة في التقارير المالية.
- مراجعة أداء المدقق الخارجي وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله وأية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، والتأكد بأنه قد تم مراجعتها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وتقديم الردود بشأنها في الوقت المطلوب.
- مناقشة أية مشاكل قد يواجهها المدقق الخارجي أثناء أدائه للتدقيق والمراجعة المالية، بما في ذلك القيود التي قد تحد من نطاق العمل أو الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام العمل.
- ضمان التنسيق بين مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين وتوافر الموارد الضرورية لإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة ومراقبة كفاءة هذه الإدارة.

#### (هـ) إدارة الرقابة الداخلية

- مراجعة الأنشطة والموارد والهيكل التنظيمي الخاص بإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة إطار عمل إدارة الرقابة الداخلية ومراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية.
- النظر في عملية اختيار وتعيين مدير إدارة الرقابة الداخلية ومقدمي خدمات التدقيق الداخلي أو استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.
- مراجعة التقارير المقدمة إلى اللجنة من قبل مدير إدارة الرقابة الداخلية، والردود الواردة من قبل إدارة الشركة عليها، وضمان أن النتائج والتوصيات المقدمة من المدقق الداخلي والاقتراحات والردود الصادرة عن الإدارة التنفيذية قد تم استلامها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، ومناقشة مدير إدارة الرقابة الداخلية فيما إذا كان هناك أية صعوبات تواجهه في القيام بمهام التدقيق كالتقارير المفروضة على نطاق عمله أو صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة مسؤولياته.
- تقييم جودة مهام إدارة الرقابة الداخلية والمدقق الداخلي (إن وجد)، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة وإعداد التقارير، وتقييم أداء مدير إدارة الرقابة الداخلية وتزويده بالمشورة والتوجيه في الوقت الملائم.
- التأكد من امتلاك إدارة الرقابة الداخلية العدد الكافي من الكادر الوظيفي، إلى جانب امتلاكها السلطة والمكانة الملائمة داخل الشركة.
- الاجتماع مع مدير إدارة الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً، لضمان عدم وجود أية مسائل معلقة قد تكون مثاراً للاهتمام.
- إعداد تقارير لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل التي يتم النظر فيها من قبل اللجنة.

#### (و) الامتثال

- مراجعة مدى امتثال موظفي الشركة لقواعد السلوك المهني.
  - النظر في تعيين ضابط الامتثال أو استقالته أو إقالته.
  - مراجعة مدى ملاءمة الممارسات والإجراءات الخاصة بالامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.
  - مراجعة ومتابعة:
  - فاعلية نظام متابعة الامتثال لقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة بنشاط الشركة (بما فيها القواعد واللوائح والأنظمة الداخلية).
  - التطورات والتحديات التي تطرأ على النظم التشريعية والقانونية والتي قد تؤثر على الشركة تأثيراً جوهرياً.
  - الجهود المبذولة من قبل إدارة الشركة لضمان الالتزام والامتثال لقواعد السلوك المهني.
  - الحصول على تحديثات منتظمة من الإدارة (ومن المستشار القانوني للشركة أو ضابط الامتثال عند الحاجة) عن الأمور المتعلقة بالامتثال، إلى جانب التحقيق والنظر في المسائل التي تؤثر على نزاهة فريق الإدارة في الشركة، والتي تشمل على حالات تضارب المصالح أو مخالفة قواعد السلوك المهني وذلك وفقاً لما تنص عليه السياسات والأنظمة المعمول بها داخل الشركة.
- (ز) مسؤوليات واختصاصات أخرى

- خلق قنوات من التواصل الحر والمفتوح بين كل من: لجنة التدقيق والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين وإدارة الشركة.
- النظر في أي أمور أو مواضيع أخرى بناءً على توجيهات صادرة عن مجلس الإدارة.

### ح) بلاغات وإفصاحات الموظفين

- القيام بوضع السياسات والإجراءات والضوابط التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري، والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات، وإجراء مراجعة دورية لهذه السياسات والإجراءات.
- متابعة إجراءات التحقيق في هذه المخالفات، للتأكد من استقلالية التحقيقات ونزاهتها.
- مراجعة إجراءات التحقيق التي تتخذها إدارة الشركة في التعامل مع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، وتصحيح ما قد يشوبها من انحرافات.

قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (2013/04) بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة، ومتابعة تطوير وتنفيذ الأنظمة الخاصة بذلك، لضمان فعاليتها، وقامت برفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن، الذي قام بدوره بالمصادقة عليها في اجتماعه رقم (2013/06) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013.

قامت لجنة التدقيق بعقد خمسة اجتماعات خلال عام 2017، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الإنعقاد
2017/01	09 فبراير 2017
2017/02	13 فبراير 2017
2017/03	08 مايو 2017
2017/04	02 أغسطس 2017
2017/05	09 نوفمبر 2017

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	2017/01 الاجتماع	2017/02 الاجتماع	2017/03 الاجتماع	2017/04 الاجتماع	2017/05 الاجتماع	عدد مرات الحضور
السيد/ منصور محمد الملا	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	5
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	عضو	✓	✓	✓	-	✓	4
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو						0



**ملاحظات:**

- حضر السيد "مارتن لي ايدلمان" كافة اجتماعات لجنة التدقيق التي انعقدت خلال العام 2017 بصفته عضواً في اللجنة آنذاك، حيث تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.
- لم يحضر السيد "أحمد خليفة محمد المهيري" أي من اجتماعات لجنة التدقيق التي انعقدت خلال العام 2017، حيث لم يكن عضواً في اللجنة آنذاك، حيث انضم إلى عضوية لجنة التدقيق بناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017. بشأن إعادة تشكيل هذه اللجنة.
- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.

**6.2 لجنة الترشيحات والمكافآت**

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت تقاريرها لمجلس الإدارة عن إدارة الموارد البشرية وسياسات التعويضات التي تعكس أفضل الممارسات، كما تقدم توصياتها بشأن خطط تعاقب مناصب المجلس مع مراعاة التحديات والفرص التي تواجه الشركة وما تحتاجه من مهارات وخبرات مستقبلية.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقلون، ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الموارد البشرية لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة.

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت	منصب
السيد/ مارتين لي ايدلمان	رئيس اللجنة
السيد/ منصور محمد الملا	عضو
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو

**ملاحظات:**

- تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.
- تم انتخاب السيد "مارتن لي ايدلمان" لتولي منصب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017.
- ضمت لجنة الترشيحات والمكافآت في عضويتها حتى تاريخ 18 ديسمبر 2017 كل من: السيد "علي عيد المهيري" رئيساً للجنة، والسيد "أحمد خليفة محمد المهيري" عضواً، والسيد "محمد حاجي الخوري" عضواً.

يحدد ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤوليات اللجنة، كما يلي:

- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر، وإذا تبين للجنة أن أحد الأعضاء قد فقد شروط الاستقلالية، وجب عليها عرض الأمر على المجلس ليقوم باتخاذ اللازم في هذا الشأن وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي، وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا معقولة وتتناسب مع أداء الشركة.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.
- إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة، ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل دوري.
- وضع واعتماد سياسة وآلية الترشيح لعضوية مجلس إدارة الشركة، وتنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة بما يتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- مراجعة الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس إدارة الشركة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات الصادرة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها عليه إلى مجلس الإدارة لاعتماد تطبيقها.
- أية اختصاصات ومهام أخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة من وقت لآخر.

وبناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013، فقد قرّر المجلس أن تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاً واحداً على الأقل سنوياً للقيام بمسؤولياتها والوفاء بمتطلباتها التشريعية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، وعليه قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد اجتماعين إثنين خلال عام 2017، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
2017/01	29 يناير 2017
2017/02	12 أكتوبر 2017

وكان حضور الاجتماعات سألفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2017/01	الاجتماع 2017/02	عدد مرات الحضور
السيد/ مارتن لي ايدلمان	رئيس اللجنة	-	-	0
السيد/ منصور محمد الملا	عضو	-	-	0
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو	✓	✓	2

**ملاحظات:**

- حضر السيد "علي عيد المهيري" اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت أرقام (2017/01) و (2017/02) بصفته رئيساً للجنة آنذاك خلال فترة توليه عضوية مجلس إدارة الشركة واللجان المنبثقة عنه، حيث تقدم باستقالته من عضوية المجلس واللجان المنبثقة عنه اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017، وتمت الموافقة على هذه الاستقالة من قبل المجلس في ذلك التاريخ.
- لم يحضر كل من: السيد "مارتن لي أيدلمان" والسيد "منصور محمد الملا" اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت أرقام (2017/01) و (2017/02)، حيث لم يكونا عضوين في اللجنة آنذاك، فقد انضموا إلى عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت بناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/07) الذي انعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2017، بشأن إعادة تشكيل هذه اللجنة.
- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.

**6.3 اللجنة التنفيذية**

تلعب اللجنة التنفيذية دوراً استشارياً لمجلس الإدارة، وتعمل على توفير الضمان والرقابة على استراتيجية الشركة وتحديد الأولويات المتعلقة بالمشاريع والأداء.

تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، عضوين منهم مستقلين والعضو الثالث غير مستقل، هذا ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية للشركة لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية بشكل منتظم.

تضم اللجنة التنفيذية الأعضاء التالية أسماؤهم:

المنصب	أعضاء اللجنة التنفيذية
رئيس اللجنة	السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري
عضو	السيد/ أبوبكر صديق الخوري
عضو	السيد/ حمد سالم محمد العامري

**ملاحظات:**

- تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017، وذلك عقب التغييرات التي شهدتها الشركة على مستوى مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية، والتي تم الإعلان عنها عقب إقرارها من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.
- تم تعيين السيد "وليد أحمد سالم المقرب المهيري" لتولي منصب رئيس اللجنة التنفيذية بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2017/06) الذي انعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017.

حدد ميثاق اللجنة التنفيذية المسؤوليات الموكلة لها كما يلي:

➤ في مجال استراتيجية الاستثمار واعتماد السياسات:

- الإشراف على استراتيجية الاستثمار والسياسات على مستوى الشركة ككل.
- الموافقة على القرارات المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع التطويرية الخاصة بالشركة.
- مراجعة واعتماد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمشاريع التطويرية وإدارة الأصول لدى الشركة.
- اعتماد استراتيجية إدارة المناقصات والمشتريات، وإرساء العطاءات التي تتعلق بالمناقصات الجوهرية الخاصة بالشركة.

➤ في مجال الإشراف والمراجعة:

- مراجعة واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمشاريع التطويرية ومتابعة مستوى الأداء فيها.
- متابعة الأداء الخاص بالاستثمارات والمناقصات.
- مراجعة المتطلبات الخاصة بالحاجة إلى زيادة رأس المال وإصدار التوصيات المناسبة بهذا الشأن.
- مراجعة التأثيرات الخاصة بعمليات الاستثمار.
- مراجعة الأهداف والنسب المالية الرئيسية التي تضعها لجنة الإدارة التنفيذية.

قامت اللجنة التنفيذية بعقد اجتماع واحد خلال عام 2017، وذلك على النحو التالي:

تاريخ الانعقاد	الاجتماع
22 أكتوبر 2017	2017/01

وكان حضور الاجتماعات سألقة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع 2017/01	عدد مرات الحضور
السيد/ وليد أحمد سالم المقرب المهيري	رئيس اللجنة	✓	1
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	عضو	✓	1
السيد/ حمد سالم محمد العامري	عضو	✓	1

7. إدارة المخاطر

تعتبر شركة الدار العقارية أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي من أسس ممارسات الإدارة الجيدة، وتلتزم بتوفير نظام إدارة المخاطر لحماية استثمارات المساهمين وحقوق الأطراف المعنية وأصول الشركة، ومنع ارتكاب مخالفات للقوانين واللوائح المقررة، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد سياسة إدارة المخاطر، ومراجعة فاعلية عملية هذه الإدارة، والتأكد من احتمالية مواجهة الشركة للمخاطر. وتتولى

لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق المباشر مع الإدارة التنفيذية للشركة من جهة ومع لجنة التدقيق من جهة أخرى مهمة تطبيق إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر في الشركة، وضمان استمرارية أدائه بفاعلية تامة، كما تقوم لجنة التدقيق في الوقت ذاته بتوفير المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بكفاءة وفعالية أنشطة وجهود إدارة المخاطر، إضافةً إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق بتعزيز دور مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته وواجباته المرتبطة بإدارة المخاطر، وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2013/04) الذي انعقد بتاريخ 01 يوليو 2013 والذي بموجبه تكون التبعية الإدارية للجنة إدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق، كما نص على ذلك صراحة في الميثاق الخاص بلجنة التدقيق والميثاق الخاص بلجنة إدارة المخاطر اللذين تم اعتمادهما والمصادقة عليهما في اجتماع مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه.

قامت لجنة إدارة المخاطر في الشركة بإقرار معايير خاصة لإدارة المخاطر، كما قامت بوضع سجل المخاطر الخاص بالشركة، وعملت على مواءمتها لتتماشى مع أرق المعايير في هذا المجال، ويضمن نظام إدارة المخاطر إنسجام الطرق المتبعة في تقييم ومراقبة المخاطر والتواصل فيما يتعلق بها، وضمان انسجام جهود إدارة المخاطر مع الأعمال والأهداف الاستراتيجية للشركة.

تعتبر سياسة إدارة المخاطر في شركة الدار العقارية أحد أهم مكونات نظام إدارة المخاطر، حيث تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر في عام 2013 لتكون بمثابة لجنة إدارية، تكمن مهمتها في:

- تحديد المخاطر التي قد تواجه عمل الشركة وتقييمها.
- النظر في الممارسات الكفيلة بتخفيف أثر المخاطر الحالية.
- وضع وتطوير إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالشركة والذي يشتمل على ما يلي:

- تقييم المخاطر.
- سجل المخاطر.
- مدى إمكانية تحمّل المخاطر.
- تحديد الأولويات الخاصة بالمخاطر.
- التخفيف من المخاطر وإدارتها.
- الإشراف والمتابعة ورفع التقارير.

وتضم هذه اللجنة في عضويتها "أعضاء من الإدارة التنفيذية"، و"مدير إدارة الشؤون القانونية"، و"مدير إدارة المخاطر والشؤون الاستراتيجية وخطط الأعمال في الشركة" كمقرر لهذه اللجنة، وقد قامت هذه اللجنة بعقد أربعة اجتماعات خلال عام 2017. كما قامت لجنة إدارة المخاطر بما يلي:

- وضع ومناقشة ميثاق لجنة المخاطر.
- تعزيز إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.

- وضع وتحديث سجل المخاطر الخاص بالشركة.

## 8. التواصل مع المساهمين

تطبق الشركة سياسة إفصاح خاصة بالسوق، تقوم على أساس معايير حوكمة الشركات وما يتعلق بها من متطلبات وإجراءات تهدف إلى تزويد كافة المساهمين والمستثمرين في السوق بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، كما تبين السياسة التي تتبناها إدارة الشركة الإجراءات التي يوجه مجلس الإدارة بتنفيذها ويحرص على الالتزام بها، لضمان مراعاة الالتزام والإفصاح المستمر وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تطبق الشركة سياسة إفصاح خاصة بالسوق، تقوم على أساس معايير حوكمة الشركات وما يتعلق بها من متطلبات وإجراءات تهدف إلى تزويد كافة المساهمين والمستثمرين في السوق بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، كما تبين السياسة التي تتبناها إدارة الشركة الإجراءات التي يوجه مجلس الإدارة بتنفيذها ويحرص على الالتزام بها، لضمان مراعاة الالتزام والإفصاح المستمر وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

إلى جانب ذلك، ومن منطلق حرص الشركة على تطبيق أعلى درجات الإفصاح والشفافية والمصدقية في المعلومات المفصح عنها، يعتبر أصحاب المناصب التالية وحدهم الأشخاص المصرح لهم بالإفصاح عن أية تصريحات عامة نيابةً عن الشركة أو أية تصريحات أخرى تنسب إليها:

- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- الرئيس التنفيذي.
- فريق الإدارة التنفيذية.
- مقرر الشركة.

تعقد الشركة من وقت لآخر اجتماعات مع المحللين والمستثمرين لتوفير المعلومات اللازمة لهم، ولا يتم الإفصاح في هذه الحالات عن أية معلومات إلا إذا تم الإفصاح عنها لدى السوق مسبقاً أو في الوقت ذاته، كما تحجم شركة الدار العقارية عن إبداء أية تعليقات بشأن توقعات السوق أو ما يشاع فيه، ما لم تتعلق باستفسار رسمي صادر من جهات رقابية مثل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تعتبر الجمعية العمومية هي الفرصة الأساسية أمام المساهمين للاجتماع وجهاً لوجه مع مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، حيث يتلقى المساهمون إشعاراً بالاجتماع يحدد بالتفصيل زمان ومكان انعقاد الاجتماع، بالإضافة إلى المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع، كما يرفق بالإشعار نموذج وكالة مع تعليمات عن كيفية تعبئته في ظرف يتم إرساله من قبل الشركة إلى المساهمين بواسطة البريد المسجل، بهدف تشجيع أكبر عدد من المساهمين على المشاركة في هذا الاجتماع.

يتم خلال الاجتماع إتاحة الفرصة أمام المساهمين الحاضرين لطرح استفساراتهم، ويلتزم رئيس الاجتماع بمناقشة أكبر عدد من الموضوعات والمسائل التي يتم طرحها خلال الوقت المتاح، كما يحرص الأعضاء على التواجد بعد الاجتماع للتحدث مع المساهمين. إلى جانب ذلك، يقوم مدقق الحسابات الخارجي بحضور اجتماع الجمعية العمومية، ويكون متواجداً للإجابة عن أية استفسارات يتم طرحها.

## 9. قواعد السلوك المهني

يعتمد نجاح الشركة على سمعتها الجيدة في تنفيذ المشروعات، والنزاهة في تعاملاتها، وقدرتها المهنية، حيث أنها تلتزم بأعلى مستويات السلوك المهني والقانوني، مع مراعاة كافة القوانين واللوائح المعمول بها عند مزاوله أعمالها.

تشكل قواعد السلوك المهني بالنسبة لمجلس إدارة شركة الدار العقارية وموظفيها واجباً والتزاماً، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من أسلوب عملهم، وتتلخص المبادئ وقواعد السلوك المهني التي تلتزم بها شركة الدار العقارية بميثاق قواعد السلوك المهني المطبق في الشركة والمصادق عليه من قبل مجلس الإدارة، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مجلس الإدارة قام في اجتماعه رقم (06/2013) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013 بمراجعة هذا الميثاق والمصادقة عليه.

### 9.1 آلية إفصاح الموظفين

تماشياً مع قواعد السلوك المهني، قامت الشركة بوضع سياسة إفصاح خاصة بالعاملين لدى الشركة، لتعزيز التزامها بضمان قدرة الموظف على الإفصاح عن مخاوفه وقلقه بشأن أية سلوكيات غير لائقة دون تعرضه للاضطهاد أو المضايقة أو التمييز، وكذلك ضماناً للقيام بعمليات التحقيق بالأسلوب الملائم وبسرية تامة، وقد قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (04/2013) الذي انعقد بتاريخ 06 نوفمبر 2013 بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة كما تم بيانه سابقاً في الفقرة (ح) من البند (6.1).

هذا وتتيح آلية الإفصاح هذه لموظفي الشركة التعبير عن مخاوفهم على نحو مسؤول وبصورة سرية، ومن دون الإفصاح عن بياناتهم الشخصية (حسب رغبتهم)، دون خوف من تعرضهم لتمييز في المعاملة، كما تتخذ الشركة التدابير الملائمة للتحقيق وبشكل مستقل فيما قد يثار من أمور تتعلق بهذه الآلية.

### 9.2 تضارب المصالح

تطالب الشركة أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين بالإبلاغ عن أي تعارض في المصالح قد ينطوي عليه تعاملهم مع شؤون الشركة، والإحجام عن المشاركة في مناقشة هذه الأمور أو التصويت عليها كلما اقتضى الأمر ذلك، إضافةً إلى الإرشادات العامة التي يتضمنها النظام الأساسي للشركة وميثاق قواعد السلوك المهني وميثاق مجلس الإدارة وذلك بما يتوافق مع القرارات والقوانين والأنظمة المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع والجهات الرقابية والتشريعية الأخرى، وقد تم وضع سلسلة من الإجراءات الكفيلة بالالتزام

بالقوانين على أعلى المستويات فيما يتعلق بإدارة تعارض المصالح المطبقة، كما تحث الشركة أعضاء مجلس الإدارة على إثارة أي مسألة قد تؤدي إلى تعارض في المصالح لدى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

### 9.3 المسؤولية الاجتماعية للشركة

تهدف الشركة من خلال مسؤوليتها تجاه المجتمع إلى خلق قيمة مستدامة للمساهمين والموظفين والموردين والعملاء وشركاء العمل والمجتمعات التي تعمل فيها، وذلك من خلال المحافظة على جدوى الأعمال، والمساهمة دوماً في دعم المجتمع المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من خلال مراعاة المحاور الاجتماعية والبيئية والأخلاقية والاقتصادية في كل ما تقوم به الشركة. كما تهدف الشركة نحو القيام بكافة المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية التي تفرضها الأنظمة والتشريعات في البيئة التي تعمل من خلالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل شركة الدار العقارية على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرار وعملياتها التشغيلية، مما يساعدها في فهم الأثر المباشر وغير المباشر المترتب على عملياتها، الأمر الذي يؤدي بدوره حتماً إلى اتخاذ قرارات أفضل، وتحسين فعالية العمل، وإضافة قيمة إلى الأعمال المنجزة من قبل الشركة، من خلال تقليل المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية وتهيئة بيئة مثالية للعمل.

إن تطبيق سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة يتم عبر التركيز على الجوانب التالية:

- الحوكمة - عبر قواعد السلوك المهني والمساءلة.
- الموظفين - عبر تهيئة بيئة عمل مثالية.
- البيئة - عبر إدارة تأثير عمليات الشركة على البيئة.
- الموردين - عبر العمل مع مجموعة من الموردين ومزودي الخدمات من ذوي الخبرة بهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- العملاء - عبر تزويدهم بخبرة معززة وقيمة مضافة.
- المجتمع - عبر دعمهم والاستثمار في المجتمعات المحلية التي تعمل الشركة من خلالها.

وقد تم تصنيف المسؤولية الاجتماعية ضمن مبادرات خاصة بالمجتمع والكيان المؤسسي للشركة، وذلك لغرض تركيز جهود شركة الدار العقارية وتعزيزها على نحو فعال. وقد شاركت شركة الدار العقارية في عدد من الأنشطة والفعاليات في سياق جهودها الدؤوبة الرامية إلى المساهمة في بناء المجتمعات المحلية، والمحافظة على بيئتها. وتشتمل هذه الأنشطة على ما يلي:

- المشاركة في فعاليات اليوم الوطني، وذلك من خلال تنفيذ اغنية "الدار عامرة بأهلها" بالتعاون مع فريق عمل إماراتي والمشاركة في إضاءة المبنى الرئيسي للشركة بالإضافة إلى بعض الأنشطة والفعاليات في ياس مول.



- تنفيذ لوح فنية جدارية في شاطئ الراحة على مدخل أبوظبي، وكذلك في جزيرة ياس مما يدعم إهتمام الدولة بالجوانب الفنية والثقافية .
- المشاركة في فعاليات يوم العلم تنفيذاً لتوجهات حكومتنا الرشيدة.
- تنظيم حملات توعوية خاصة بنشر الوعي بسرطان الثدي، وأهمية الفحص المبكر للموظفين وزوّار المراكز التجارية التابعة لشركة الدار العقارية.
- مشاركة أطفال مركز التوحد في اليوم العائلي لموظفي شركة الدار العقارية، وذلك من منطلق التعاون والتواصل بين جميع شرائح المجتمع، ومشاركتهم في فعاليات عدة.
- تنظيم شركة الدار العقارية لبرامج أسبوعية رياضية خاصة بالموظفين، وذلك من منطلق حرص الشركة على الصحة وتحقيق التوازن بين العمل والطاقة الإيجابية، بالإضافة الى تخصيص برامج رياضية للموظفات العاملات لدى الشركة، وذلك في النادي الرياضي الكائن في مقر الشركة الرئيسي.
- مساندة المواهب الإماراتية ودعمها في مختلف المجالات منها – على سبيل المثال لا الحصر – تنظيم سوق بازار للمواهب الشابة في مختلف المشاريع التطويرية لشركة الدار العقارية كبيتك الكائن في جزيرة الريم وشاطئ الراحة. وذلك لدعم المواهب الشابة وتوفير مساحاتٍ لعرض بضائعهم، والترويج لمنتجاتهم، والتسويق لهم اعلامياً.
- دعم طلاب الجامعات وتنظيم زيارات ميدانية للمشاريع التي تقوم شركة الدار العقارية بتطويرها، للتعرف على الآليات الهندسية الحديثة، والاستفادة من الخبرات المؤهلة.
- تنظيم شركة الدار العقارية لفعاليات مجتمعية في شاطئ الراحة وجزيرة الريم خلال إجازات نهاية الاسبوع وذلك لتشجيع الشركات الصغيرة SME وتشجيع للمواهب المحلية وإعطاءهم الفرصة لإبراز أعمالهم.

## 10. المدقق الخارجي

تم تعيين شركة "ارنست أند يونغ" كمدقق خارجي لشركة الدار العقارية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من خلال قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد في 20 مارس 2017، وتعتبر شركة "ارنست أند يونغ" واحدة من مؤسسات التدقيق الخارجي ذات الخبرة الواسعة في مجال التدقيق والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد، وتعمل باستقلالية عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة، وتمتلك شركة "ارنست اند يونغ" مكاتب في أبوظبي ودبي والشارقة.

يبين الجدول التالي الخدمات التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام 2017 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات:

اسم مكتب التدقيق		ارنست اند يونغ
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة		ثلاث سنوات
إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (بالدرهم)		934,500 درهم إمارتي
الخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام 2017 والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات		
الخدمة		المبلغ (بالدرهم)
1	اعمال تدقيق أخرى	60,000
2	استشارة مالية	97,000

إلى جانب ذلك، فقد لجأت شركة الدار العقارية إلى الحصول على خدمات استشارية مالية ومحاسبية وذلك على النحو الآتي:

الشركة		المبلغ (بالدرهم)
1	ديلويت اند توش	754,400
2	جيه.ال.ال	498,500
3	سي.بي.ار.اي	300,000
المجموع		2,644,400

## 11. معلومات عامة

### 11.1 المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال عام 2017

لم ترتكب الشركة أية مخالفات جوهرية فيما يخص اللوائح التنظيمية خلال السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2017.

### 11.2 أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال عام 2017

شهد العام 2017 إقبالاً ملموساً على مبيعات الوحدات السكنية في كافة المشاريع التي أطلقتها شركة الدار العقارية، وجاء ذلك بدعم من قلة المشاريع السكنية ذات الجودة العالية التي تمّ طرحها في السوق في تلك الفترة، إلى جانب بدء التطبيق الفعلي للقانون العقاري الجديد لإمارة أبوظبي الذي تمّ الإعلان عنه في منتصف العام 2015، والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع عام 2017، الأمر الذي سيسهم في تنظيم السوق العقاري في إمارة أبوظبي، وسيعمل على جذب المستثمرين لهذا القطاع الحيوي. وكذلك، النمو المطرد الذي شهدته نشاط إدارة الأصول. إلى جانب ذلك، فقد سعت الشركة لخفض مديونيتها خلال العامين الماضيين، بدعم من الأداء القوي الذي شهدته محفظة الأصول التي تمتلكها والملاءة المالية التي تتمتع بها. ومن أبرز الأحداث الجوهرية التي مرت بها شركة الدار العقارية خلال العام 2017 ما يلي:

### ➤ "موديز" ترفع تصنيف شركة الدار العقارية إلى Baa2 مع نظرة مستقرة

بتاريخ 08 فبراير 2017، رفعت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، تصنيف شركة الدار العقارية من Baa3 لتصبح Baa2، كما رفعت تصنيف برنامج صكوك الدار للتمويل البالغة 750 مليون دولار من Baa3 إلى Baa2. وأبقت وكالة موديز التوقعات في جميع التصنيفات مستقرة. وأوضحت موديز في بيان لها أن رفع التصنيف لشركة الدار يعكس توازن ميزانيتها، وتحسن جودة أرباحها، وقدرتها على تحمل الضعف المستمر في سوق عقارات أبوظبي.

### ➤ الدار العقارية تستثمر 1.9 مليار درهم في الأصول المدرة للإيرادات المتكررة

بتاريخ 20 مارس 2017، أعلنت شركة الدار العقارية عن المزيد من التفاصيل حول خطتها الاستثمارية الحالية التي تتضمن توسيع محفظة إدارة الأصول، والعمل على تعزيز نمو الإيرادات المتكررة مستقبلاً. وتشمل خطة الدار الاستثمارية المعلن عنها تطوير مجموعة من المشاريع التي تستهدف شريحة ذوي الدخل المتوسط، والضيافة والترفيه، والتجزئة في كل من جزيرة ياس وجزيرة الريم بمجموع استثمارات تصل إلى 1.9 مليار درهم، وذلك بعد قيام الشركة فعلياً باستثمار 1.1 مليار درهم شملت الاستحواذ على مبنى ضمان في إمارة أبوظبي، وتوسعة الجيمي مول في العين، وتطوير مدرستي المعمورة وريبتون.

### ➤ الدار العقارية تطلق مشروع "ذا بردجز" السكني للدخل المتوسط في جزيرة الريم بأسعار تبدأ من 450 ألف درهم

بتاريخ 17 أبريل 2017، أعلنت شركة الدار العقارية عن إطلاق مشروع "ذا بردجز" السكني الذي يستهدف شريحة ذوي الدخل المتوسط بتكلفة 1.3 مليار درهم في جزيرة الريم. ويعكس المشروع - الذي يتألف من 1,272 وحدة سكنية - التزام شركة الدار في تلبية الطلب المتنامي على مشاريع الدخل المتوسط، وتنوع قاعدة عملائها. وتم إطلاق وحدات أول أبراج المشروع للبيع في معرض سيتي سكيب أبوظبي حيث بدأت الأسعار من 450 ألف درهم.

### ➤ الدار العقارية ترسي العقد الرئيسي لتطوير مشروع "ياس إيكز" بقيمة 1.7 مليار درهم

بتاريخ 07 مايو 2017، أعلنت شركة الدار العقارية عن ترسية العقد الرئيسي لتطوير أول ثلاثة مراحل من مشروع ياس إيكز - مشروعها الرائد في جزيرة ياس - على شركة تروجان للمقاولات العامة بقيمة 1.7 مليار درهم. ووفقاً للعقد، تقوم شركة تروجان للمقاولات العامة بالأعمال الإنشائية في الموقع فوراً، حيث تشرف على أعمال البنية التحتية للمشروع، بالإضافة إلى 652 من الفلل والتاون هاوس، وملعب الغولف، ونادي الغولف، والمسجد، ومحال التجزئة، والنوادي المجتمعية.

### ➤ twofour54 تعين شركة الدار العقارية لتطوير مقرها الجديد في جزيرة ياس

بتاريخ 22 مايو 2017، عيّنت twofour54 - المنطقة الحرة الرائدة للإعلام والترفيه في العاصمة أبوظبي - شركة الدار العقارية لتكون الشريك العقاري الاستراتيجي لهيئة المنطقة الإعلامية، وذلك لتطوير المقر الرئيسي الجديد لـ twofour54 في جزيرة ياس. وتم توقيع الاتفاقية بحضور معالي نورة الكعبي - وزيرة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ورئيسة مجلس إدارة هيئة المنطقة الإعلامية أبوظبي و twofour54 -، حيث وقعها من جانب الهيئة سعادة مريم المهيري - الرئيس التنفيذي لهيئة المنطقة الإعلامية و twofour54 - ومعالي/ محمد خليفة المبارك - رئيس مجلس إدارة الشركة (الرئيس التنفيذي لشركة الدار العقارية آنذاك)، وتماشى هذه الاتفاقية مع

توجهات هيئة المنطقة الإعلامية التابعة لحكومة أبوظبي والمجلس التنفيذي لتطوير صناعة إعلامية مزدهرة ذات معايير عالمية، تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي في إمارة أبوظبي.

#### ➤ الدار العقارية تطلق مشروع "وترز أج" السكني بإطلالة على الواجهة المائية في جزيرة ياس

بتاريخ 4 سبتمبر 2017، أعلنت شركة الدار العقارية عن إطلاق مشروع "وترز أج" السكني بإطلالة على الواجهة المائية في جزيرة ياس. حيث تم طرح وحدات أول مباني المشروع في معرض سيتي سكيب العالمي الذي استضافته دبي في 11 سبتمبر 2017 بأسعار تبدأ من 480 ألف درهم. ويقدم "وترز أج" فرصة الاستثمار لجميع الجنسيات في بيئة تتوافر فيها كافة مقومات الراحة والرفاهية مع إطلالة على الواجهة المائية. ويتألف المشروع السكني من 2,255 وحدة سكنية بقيمة إجمالية 2.4 مليار درهم.

#### ➤ الدار العقارية تفوز بجائزة الشركة الرائدة في علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط 2017

بتاريخ 25 سبتمبر 2017، أعلنت شركة الدار العقارية عن حصولها على جائزة الشركة الرائدة في علاقات المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط خلال حفل توزيع جوائز الدورة التاسعة من مؤتمر جمعية الشرق الأوسط لعلاقات المستثمرين (MEIRA) السنوي الذي أقيم يوم الأربعاء 20 سبتمبر 2017 في فندق العنوان دبي مول. جاءت هذه الجائزة تقديراً لإسهامات شركة الدار العقارية المتواصلة في مجال الحكومة والتزامها في تبنى أعلى معايير الإفصاح والشفافية، والتي تعتبر من المتطلبات الأساسية لأسواق رأس المال الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، حصل السيد "جريجوري فيوور" - الرئيس التنفيذي للإدارة المالية في شركة الدار - على جائزة أفضل علاقات مع المستثمرين لرئيس التنفيذي، كما حصل السيد "كريس ويلسون" على جائزة أفضل مسؤول علاقات مع المستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

#### ➤ الدار العقارية تُعلن عن تغييرات في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

بتاريخ 13 نوفمبر 2017، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن تغييرات إدارية جديدة، إذ قرر مجلس إدارة الشركة، في اجتماعه المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2017 تعيين معالي "محمد خليفة المبارك" رئيساً لمجلس إدارة الشركة، وتعيين سعادة "أبوبكر صديق الخوري" نائب أول لرئيس المجلس، وتعيين سعادة "وليد أحمد المقرب المهيري" نائب ثاني لرئيس المجلس. كما قرّر مجلس إدارة الشركة تعيين السيد "طلال الذيابي" رئيساً تنفيذياً للشركة اعتباراً من تاريخ 12 نوفمبر 2017.

#### ➤ الاستحواذ على البرج الدولي (International Tower) للمكاتب في منطقة كاييتال جيت بأبوظبي

بتاريخ 20 ديسمبر 2017، أعلنت شركة الدار العقارية ش.م.ع عن استكمال صفقة الاستحواذ على البرج الدولي - أحد الأبراج المكتبية المتميزة في منطقة كاييتال جيت في أبوظبي - بقيمة 658 مليون درهم، ويوفر البرج الدولي 39 ألف متر مربع من المساحات المكتبية المخصصة للإيجار من الفئة الأولى، وسيسهم في تعزيز صافي الدخل التشغيلي لشركة الدار، حيث يتميز بمعدلات إشغال مرتفعة علاوة على قاعدة قوية من المستأجرين الحاليين. وتعتبر صفقة الاستحواذ على البرج الدولي إضافة مهمة لمحفظه إدارة الأصول في الشركة، والتي تضم مجموعة متنوعة من العقارات عالية الجودة والتي تشمل المشاريع السكنية، والتجزئة، والمساحات المكتبية، والضياقة، وتبلغ قيمتها الإجمالية 18 مليار درهم، كما تدعم استراتيجية إدارة الأصول الرامية إلى تعزيز نمو صافي الدخل التشغيلي.



## تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

إلى جانب العديد من الأحداث الجوهرية الأخرى التي تم الإفصاح عنها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية وعبر وسائل الإعلام المختلفة في حينه خلال العام 2017.

### 11.3 أداء سهم الشركة خلال عام 2017

شهد التداول في أسهم الشركة حركة نشاط قوية خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2017. ويبين الجدول التالي لمحة عامة عن سعر سهم الشركة في نهاية كل شهر من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017:

التاريخ	الافتتاح (درهم إماراتي)	السعر الأعلى (درهم إماراتي)	السعر الأدنى (درهم إماراتي)	الإغلاق (درهم إماراتي)	الكمية (سهم)	القيمة (درهم إماراتي)
31 يناير 2017	2.60	2.74	2.50	2.56	202,990,200	538,577,844.89
28 فبراير 2017	2.56	2.65	2.39	2.40	207,275,221	522,496,395.73
30 مارس 2017	2.40	2.44	2.25	2.26	188,566,688	442,770,680.52
28 أبريل 2017	2.28	2.30	2.10	2.16	153,419,341	336,799,951.82
31 مايو 2017	2.15	2.31	2.14	2.21	201,654,953	450,109,727.87
29 يونيو 2017	2.22	2.44	2.19	2.30	187,596,899	433,595,363.90
31 يوليو 2017	2.29	2.40	2.27	2.34	145,325,112	339,517,618.34
31 أغسطس 2017	2.33	2.41	2.28	2.31	95,484,970	223,560,166.00
28 سبتمبر 2017	2.32	2.37	2.25	2.33	120,652,196	276,265,462.49
31 أكتوبر 2017	2.32	2.50	2.28	2.38	139,700,266	334,919,471.71
30 نوفمبر 2017	2.38	2.17	2.38	2.20	127,333,929	286,837,863.13
28 ديسمبر 2017	2.21	2.23	2.16	2.20	359,547,803	824,970,893.20

• المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

### 11.4 الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال عام 2017

يبين الرسم البياني التالي الأداء المقارن لسهم الشركة مع المؤشر العام للسوق ومؤشر قطاع العقار خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017:



#### 11.5 تصنيف مساهمي الشركة خلال عام 2017

11.5.1 بيان توزيع ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر 2017 (أفراد - شركات - حكومات) مصنفة على النحو التالي: (محلي - خليجي - عربي - أجنبي)

يبين الجدول التالي توزيع ملكية المساهمين في شركة الدار العقارية (أفراد - شركات - حكومات) مصنفة على النحو التالي: (محلي - خليجي - عربي - أجنبي) كما في 31 ديسمبر 2017:

مجموع الأسهم	نسبة الملكية من رأس المال حسب الفئة	عدد الأسهم (سهم)	نوع العميل	المستثمر/ المساهم
5,822,941,005 سهم (%74.1)	%2.1	162,771,057	حكومي	محلي
	%55.2	4,336,393,636	شركات	
	%16.8	1,323,776,312	أفراد	
236,026,142 سهم	%0.4	28,265,148	حكومي	خليجي



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

المستثمر/المساهم	نوع العميل	عدد الأسهم (سهم)	نسبة الملكية من رأس المال حسب الفئة	مجموع الأسهم
	شركات	190,022,457	%2.4	3.00% (%)
	أفراد	17,738,537	%0.2	
عربي	حكومي	-	%0.00	99,899,149 سهم (%1.3)
	شركات	14,964,771	%0.2	
	أفراد	84,934,378	%1.1	
أجنبي	حكومي	9,058,178	%0.1	1,693,539,697 سهم (%21.5)
	شركات	1,623,667,832	%20.7	
	أفراد	60,813,687	%0.8	
المجموع		7,862,629,603	%100	7,862,629,603 سهم %100

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

11.5.2 بيان توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2017

يبين الجدول التالي توزيع المساهمين في شركة الدار العقارية وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2017:

ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
أقل من 50,000	43,914	127,534,408	%1.62
من 50,000 إلى أقل من 500,000	2,209	382,806,161	%4.87
من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	747	1,097,758,986	%13.96
أكثر من 5,000,000	166	6,254,530,048	%79.55
المجموع	47,596	7,862,629,603	%100.00

• المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

11.6 نظرة عامة على المساهمين الذين تتجاوز نسبة ملكيتهم 5% من رأسمال الشركة

يبين الجدول التالي المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من رأسمال الشركة كما في 31 ديسمبر 2017:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة المبادله للتنمية ش.م.ع	2,339,464,326	%29.75

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
السارية للاستثمارات التجارية ذ.م.م	595,944,021	%7.58
• المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية		

### 11.7 ضوابط علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة

وفقاً لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، والتعميم الصادر عن الهيئة والمتعلق بضوابط علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة، ومن منطلق حرص شركة الدار العقارية على التطبيق الأمثل للقواعد والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن، فقد قامت الشركة خلال العامين 2016 و 2017 بتحفيز وتطوير إدارة علاقات المستثمرين، وتعزيز دورها من خلال استيفاء وتطبيق كافة المتطلبات الأساسية والثانوية الخاصة بإدارة علاقات المستثمرين لدى الشركة على وجه يسهم في رفع مستوى الإتساق والجودة في الرد على الاستفسارات الخارجية للمحللين والمستثمرين والمساهمين، إلى جانب تعزيز العلاقات الاستثمارية للشركة والارتباط بالسوق، وكذلك تعزيز درجة معرفة ووعي أصحاب المصالح وفهمهم للبيانات المتعلقة بأداء الشركة من خلال تطبيق وتفعيل أفضل سبل التواصل مع الشركة، وتحسين مستوى التقارير المقدمة، بالإضافة إلى إيجاد هيكل متطور يتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى الإدارة العليا على وجه يضمن مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية والتفاعل مع الأسواق.

ومن هذا المنطلق، فقد قامت الشركة بتطوير وتحديث موقعها الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين بما يتوافق مع متطلبات وضوابط إدارة علاقات المستثمرين المعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، على وجه يتسم بالكفاءة والفعالية، وإثارة إمكانية زيارة هذا الموقع الإلكتروني وتصفحته من قبل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح والجمهور عبر زيارة الرابط الآتي:

<http://www.aldar.com/en/article/investor-relations/investor-relations-overview.html>

إلى جانب ذلك، ولضمان الفاعلية والكفاءة في تحقيق دور وأهداف إدارة علاقات المستثمرين، فقد قامت الشركة بتعيين مسؤولين مختصين بإدارة علاقات المستثمرين، يتمتعون بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في مجال الأعمال والمحاسبة والعلاقات العامة، والمعرفة الكاملة بأنشطة الشركة والفرص المتاحة لها، والملمين بالمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة والصادرة عن الجهات المختصة، كما لديهم المهارة والقدرة على التفاعل مع العملاء وتزويدهم بالمعلومات الفنية والمالية الخاصة بالشركة بصورة تتسم بالسهولة والسلاسة وباللغتين العربية والإنجليزية، من خلال التواصل عبر قنوات الاتصال المختلفة.

ويتضمن الجدول التالي تفاصيل مسؤولي إدارة علاقات المستثمرين ووسائل التواصل الخاصة بهذه الإدارة:

مسؤولو إدارة علاقات المستثمرين	<ul style="list-style-type: none"> <li>السيد/ علي صبري</li> <li>السيد/ كريستوفر ويلسون</li> </ul>
وسائل التواصل	
هاتف	00971 2 8105624 أو 00971 2 8105555
فاكس	00971 2 8105550
ص.ب.	51133 - أبوظبي
البريد الإلكتروني	<a href="mailto:cwilson@aldar.com">cwilson@aldar.com</a>





تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

العنوان	المقر الرئيسي لشركة الدار (ALDAR HQ) – منطقة شاطئ الراحة – أبوظبي
---------	---

#### 11.8 القرارات الخاصة التي تم اتخاذها في اجتماعات الجمعية العمومية لمساهمي الشركة خلال العام 2017

لا توجد ثمة أية قرارات خاصة تم اتخاذها من قبل الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في اجتماعها الذي انعقد خلال العام 2017.

#### 11.9 نسبة التوطين في الشركة كما في 31 ديسمبر 2017

قامت شركة الدار العقارية بتبني سياسة تسهم في جذب واستقطاب الخبرات والكفاءات الوطنية والكوادر المؤهلة التي تسهم بدور أساسي وفعال في دعم مسيرة الشركة، والتقدم في مشاريعها وأعمالها، على نحو يعزز من إمكانيات الشركة ومواردها، ويسهم في دعم مسيرة التطور التي تشهدها إمارة أبوظبي امتثالاً لنهج قيادتنا الرشيدة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى النجاح الذي حققته إدارة الشركة في رفع نسبة التوطين خلال العام 2017، حيث بلغت نسبة التوطين في الشركة 27.6% من إجمالي عدد الموظفين العاملين لدى الشركة كما في 31 ديسمبر 2017.

#### 11.10 المشاريع والمبادرات الابتكارية التي قامت بها الشركة خلال العام 2017

تؤمن شركة الدار العقارية إيماناً راسخاً بأهمية تبني المشاريع والمبادرات الابتكارية الخلاقة التي من شأنها تلبية متطلبات واحتياجات المجتمعات والعملاء والمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح على وجه العموم، كما أنها حريصة كل الحرص على توفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والتنافسية على وجه يعزز من كفاءة القطاع العقاري الذي تعمل من خلاله الشركة، ويعزز من استقطاب رؤوس الأموال ويشجعها على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. وخلال العامين 2016 و 2017، لعبت شركة الدار العقارية دوراً جوهرياً ومهماً في تبني العديد من المبادرات والتنسيق المستمر والمتواصل مع المتعاملين في القطاع العقاري في إمارة أبوظبي، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الكيانات الحكومية وشبه الحكومية، في سبيل تطوير ووضع السياسات والإجراءات والأسس التي تسهم في التطبيق الأمثل للقانون العقاري الجديد لإمارة أبوظبي، على وجه يسهم في تعزيز كفاءة هذا القطاع الحيوي، ويحقق درجة عالية من التكامل والتنسيق بين شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص، ويسهم في دفع عجلة التقدم والازدهار انطلاقاً من المبادئ والأسس التي تنتهجها قيادتنا الرشيدة.

اعتماد مجلس الإدارة
اعتمد من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2018/02) الذي انعقد بتاريخ 14 فبراير 2018
 معالي / محمد خليفة المبارك رئيس مجلس الإدارة

